

سلسلة العلوم الاجتماعية

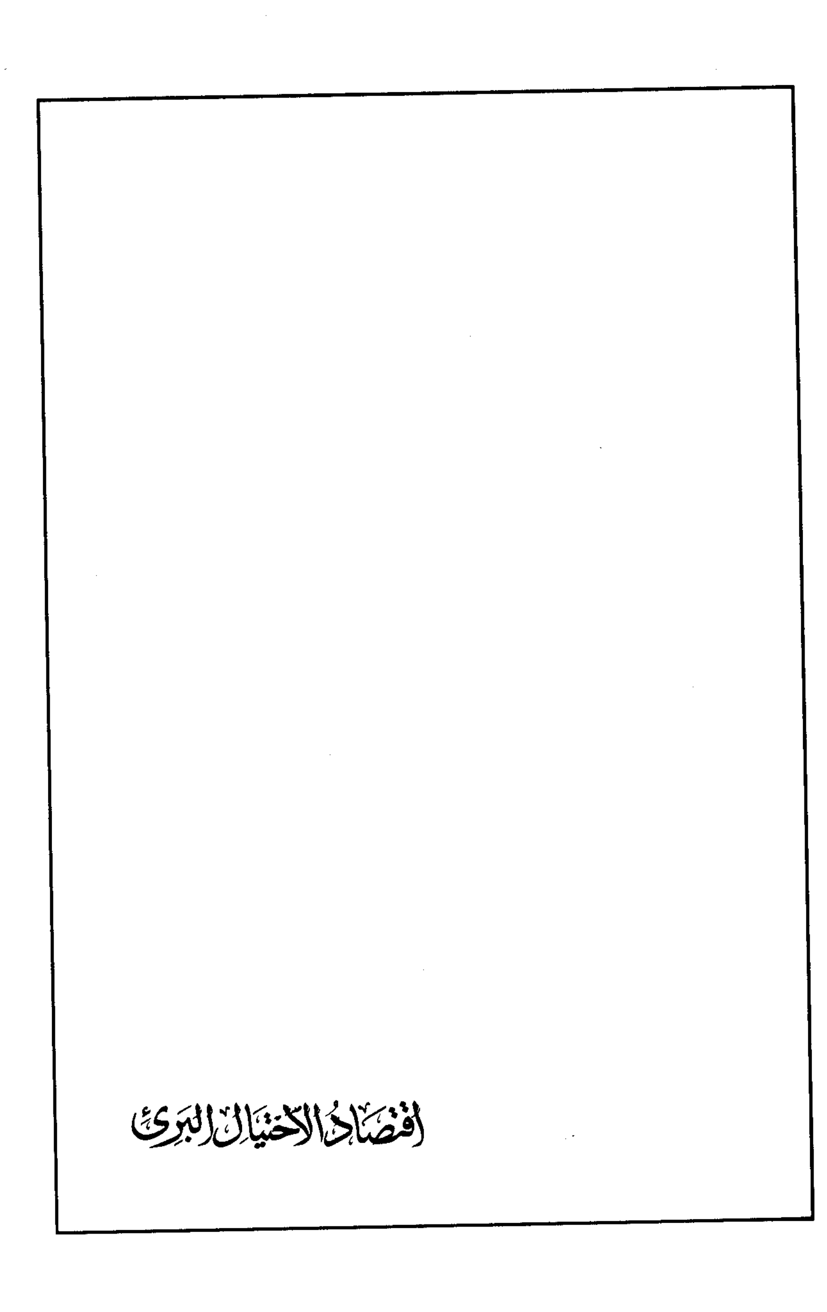
اقتصاد الاحتيال البرئ

جون كنث جالبريث

ترجمة: د. محمد رضا على العدل   تقديم: محمود عبد الفضيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب





اقتصاد الاحتيال البرىء



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

د . مدحت متولى

الإشراف الفنى

ماجدة عبد العليم
على أبو الخير
صبرى عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

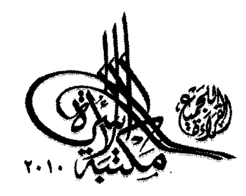
وزارة التنمية الإقتصادية

اقتصاد الاحتيال البرئ

جون كنث جالبريث

ترجمة : د. محمد رضا على العدل

تقديم : محمود عبد الفضيل



اقتصاد الاحتيال البرىء

لوحة الغلاف من أعمال الفنانة : ريم حسن

جالبريث ، جون كنث .

اقتصاد الاحتيال البرىء / جون كنث جالبريث؛ ترجمة: محمد رضا على العدل؛ تقديم: محمود عبدالفضيل. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

١٤٤ ص ؛ ٢٠ سم .

تدمك: ٧ - ٣٣٨ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ الأزمات الاقتصادية .

٢ - أمريكا - الأحوال الاقتصادية.

٣ - الدول النامية - الأحوال الاقتصادية.

أ - العدل ، محمد رضا (مترجم) .

ب - عبدالفضيل، محمود (مقدم).

جـ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٥٠٥ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-338 -7

ديوى ٣٣٨,٥٤

توطئـة

مثل كل الأحلام الكبرى التى بزغت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى **مهرجان القراءة للجميع** جذوره الراسخة فى الأرض المصرية منذ عشرين عامًا.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافى فى العالم العربى عام ١٩٩٠ تحقيقًا لحلم السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتى دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات فى جميع ربوع الوطن، وأطلقته فى سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلاء المُثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تُكوِّن ثقافة المجتمع بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هى الكتاب الذى يسهم فى إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية للقراءة للجميع طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل فى مجملها دعوة حضارية للبناء الروحى والفكرى والوجدانى للإنسان المصرى نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هى بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهى الجسر الرئيسى للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هى الوسيلة الوحيدة لنشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعى والتطور الحضارى، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة،

وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار ومعرفة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأيضًا إبراز تواصل الإبداع المصرى من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان القراءة للجميع؛ أصبحت **مكتبة الأسرة** من أهم روافده، وقدمت طوال ستة عشر عامًا دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكريًا وثقافيًا وعلميًا ودينيًا وتراثيًا وأدبيًا، كما قدمت الموسوعات الكبرى التى تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتى شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت فى نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسرًا يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم، كما بعثت فيهم روح الانتماء القوى لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة باذخة الثراء تتكئ على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فنى وفكرى وعلمى وفلسفى وأدبى شكَّل فجر «ضمير الإنسانية» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة فى مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب!.

لهذا كله ستواصل **مكتبة الأسرة** هذا العام نشر رسالتها بالسعى قدمًا نحو تطوير أدائها، وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل، والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والعلمى والفكرى المستنير.

مكتبة الأسرة

٢٠١٠

اقتصاد الاحتيال البرىء

يبحث عالم الاقتصاد البارز چون جالبريث فى هذا الكتاب الدور المشبوه الذى تقوم به «إدارة» كبرى الشركات فى التلاعب بالأسواق والمستهلكين والحياة الاقتصادية، بل والسياسية برمتها. هذا الكتاب يعتبر نبوءة بالأزمة الاقتصادية العالمية التى دهمت العالم مؤخراً.



تقديم



الدورات الاقتصادية حيث الانتقال من الرواج إلى الكساد. وهكذا ابتدع المنظرون الجدد تعبير «نظام السوق» حيث يحمل هذا التعبير معنى يبدو حياديا، لا يحمل معه السلبيات التى أحاطت تاريخيا بمفهوم الرأسمالية التقليدى. يوحى هذا المفهوم الجديد بأن علاقات السوق هى مجرد علاقات بين أفراد ولا تحمل فى طياتها مفاهيم للسيطرة والقوة والاحتكار. وهنا يعتبر «جالبريث» تلك التسمية الجديدة أسلوبا عبقريا فى عمليات «الاحتيال البرىء» على الجمهور.

كما يتطرق الكتاب، عبر فصوله الاثنى عشر، لقضايا اقتصادية مهمة تتعلق «بعالم العمل والشغيلة» و«عالم المال» و«عالم السياسة الخارجية والعسكرة»، وكلها مليئة بالأمثلة التى ينطبق عليها توصيف «الاحتيال غير البرىء»، بهدف التمرير الأيديولوجى لتلك الصورة المثالية فى أذهان عامة الناس.

ويضم الكتاب ثلاثة فصول تتعلق بالـ Corporation التى تعتبر الوحدة المركزية فى بنية النظام الاقتصادى الأمريكى، فهى

الوحدة الحاكمة والمنظمة للحياة الاقتصادية الأمريكية. وقد أفرد لها العديد من أعماله الأكاديمية السابقة، أما فى هذا الكتاب فهو يتحدث عنها كظاهرة بيروقراطية ومركز للقوة ثم يتحدث عن نهاية وفضح المفهوم البرىء السائد عنها (الفصل العاشر).

وفى الفصل الخاص بعالم المال، يتحدث عن التحايل على الجمهور من خلال المؤسسات المالية والسماسرة والمستشارين الماليين الذين يدّعون بأنهم يمتلكون الحقيقة والقدرة على التنبؤ بمستقبل أسواق المال وسلوك الأدوات المالية. وإذا بالعاصفة التى هبت على «وول ستريت» فى خريف عام ٢٠٠٨، تفضح زيف هذا الادعاء وتؤيد تحليلات «جالبريث» ليس فقط فى مجال «الاحتيال» بل التدليس الصريح كما جاء فى فضيحة «مادوف» الشهيرة.

وفى أحوال كثيرة أجد أن ما جاء فى هذا الكتاب من أفكار وتأملات يقترب كثيرا من أفكار وكتابات أستاذتنا الراحلة Joan Robinson (أحد أعلام مدرسة كمبريدج فى الاقتصاد) فهناك تقارب شديد فى الأفكار والنظرة النقدية للأوضاع الاقتصادية

المعاصرة التى بدأت بكتاب روبنسون الشهير «اقتصاديات المنافسة غير الكاملة» الصادر فى ثلاثينيات القرن الماضى. ولا غرو فى ذلك فكلاهما - رغم كونهما من أعلام الاقتصاد فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية - يعتبران فى حكم «المارقين» فى أعين ممثلى الاقتصاد الرسمى ودوائر المال والأعمال.

ولعل اكتشاف الصديق الدكتور «محمد رضا العدل» لأهمية هذا الكتاب والشروع فى ترجمته ونقله للعربية مسألة تستحق التقدير والتهنئة، كما أضافت الدكتورة «فاطمة نصر» بعض اللمسات لإخراج النسخة العربية للقارئ على أكمل وجه.

د. محمود عبدالفضيل

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

مقدمة المترجم

تابعت منذ الستينات ما صدر ويصدر من إنتاج علمى لأستاذ هارفارد الشهير جون كنث جالبريث، واذكر بصفة خاصة كتب: الانكسار العظيم ١٩٢٩، ومجتمع الوفرة، الدولة الصناعية الجديدة ، الاقتصاد والغاية العامة، تشريح القوة، وتاريخ الفكر الاقتصادى وأخيرا الاحتيال البرىء، ثم بين الحين والآخر تابعت مقالات له متناثرة هنا وهناك. وكنت ولا زلت معجبا بهذه العقلية الاقتصادية الناقدة التى تحاول أن تقرب المعارف الاقتصادية من حقائق الظواهر والعمليات الاقتصادية التى تحدث بالفعل. وفى ذلك تجدر الإشارة إلى أن العلوم الاقتصادية التى باتت شجرة كبيرة مكونة من عدد كبير من الفروع، وفيها ما يمكن أن ينطبق عليها ما هو ملحوظ من تقسيم العلوم الطبيعية إلى علوم أساسية وعلوم تطبيقية. فالفيزياء والكيمياء والأحياء علوم أساسية بينما

الطب والهندسة وبعض العلوم الزراعية تعتبر علوما تطبيقية. وهذا لا يعنى أن العلوم الأساسية نظرية بحتة، كما أنه لا يعنى أن العلوم التطبيقية لا تتضمن أجزاء نظرية. وفى كل الحالات: العلوم الطبيعية تبحث وراء الحقيقة والظواهر والعلاقات التى تعكسها أو تنطوى عليها. وكذلك فإن مؤسسى الاقتصاد كانوا على وعى بأهمية التزام البحث والتحليل الاقتصادى بحقائق الأمور التى تجرى بالفعل بصرف النظر عن الانحياز لفئات أو طبقات اجتماعية ما.

وقد يلقى المثال الآتى الضوء على الفكرة التى نود التأكيد عليها هنا: نفترض أن ضريبة ما مثل ضريبة المبيعات فرضت على سلعة أو سلع مبيعة معينة، فى هذه الحالة يحمّل البائع المشترى الضريبة ويجمعها ثم يوردها

إلى مصلحة الضرائب الحكومية المعنية، هنا يكون مشترى السلعة هو الذى يتحمل الضريبة بالفعل، ومن ثم قد تسمى ضريبة مشتريات. ومع ذلك لنفترض أن مشترى السلعة التى فرضت عليها الضريبة ودفعها فعلا كان هو نفسه طبيبا لديه عيادة خاصة، وبسبب هذه الضريبة التى دفعها ويدفعها قام سيادته برفع قيمة الڤيزتا التى يفرضها على عملائه من المرضى، فى هذه الحالة يكون المريض هو الذى يتحمل هذه الضريبة رغم أنه ليس مستهلكا ولا مشتريا للسلعة التى عليها الضريبة. وهكذا لو فرض أن هذا المريض مدرس يعطى دروسا خصوصية وقام برفع قيمة ساعات الدروس الخصوصية التى يعطيها، هنا يكون التلميذ أو ولى أمره هو الذى يتحمل عبء هذه الضريبة، وهكذا يظل عبء الضريبة

ينتقل من شخص إلى أشخاص آخرين حتى يستقر عند قوم لا قدرة لديهم إلا أن يتحملوا هذا العبء. ومن ثم عند البحث فى اقتصاديات الضريبة يكون الأهم ليس البحث فى القوانين الضريبية بل فى الوضع النهائى الذى آلت إليه الضريبة. هنا يصير الاهتمام بالحقيقة والواقع الفعلى مُهما. فمثلا قد تفرض الدولة ضرائب ذات معدلات عالية على الأغنياء فيها زاعمة أن ذلك لأجل الفقراء، ثم يتضح فى التطبيق أن هؤلاء الأغنياء قد تمكنوا بطريقة أو بأخرى من نقل هذه الأعباء الضريبية إلى آخرين، حتى وصلت إلى الفقراء الذين صار عليهم أن يتحملوا غرمها فى نهاية الأمر. فإذا قال اقتصادى فقط إن هذه ضريبة على الأغنياء ولا شأن لها بالفقراء فإنه يبعد عن الحقيقة، ومع ذلك فالمحاسب

الذى يقدر الضريبة التى يتعين على الأغنياء دفعها لا يعد كذلك . فالمحاسبة علم التوافق مع القانون أما الاقتصاد وفى ظل قوانين معنية فإنه يبحث فيما هو أبعد من ذلك أى فى الحقيقة.

تتميز كتابات جالبريث بمحاولات الخروج من الأطر الشكلية والاقتراب ما أمكن من الحقائق الجارية فيما يتعلق بالظاهرة والعلاقات التى يتعرض لدراستها، وتتعاظم أهمية هذا المنهج فى المعالجة الاقتصادية إذا عرفنا أن الشجرة الضخمة للعلوم الاقتصادية ربما يسودها كثير من الاهتمام بالشكل والبعد عن الحقيقة، ومن ثم تأتى كتابات جالبريث لتميط اللثام عن عدد من الخرافات والأحكام المبررة لأوضاع اقتصادية معينة. ورغم أن جالبريث قد لا يعده كثيرون أحد

أعظم المنظرين والعلماء فإنه كان يعتبر أن أفكاره هى معول هدم شديد للأرثوذكية القائمة فى عالم الاقتصاد. نحن بصدد اقتصادى عظيم كان محصلة للمحيط الأكاديمى من جهة - حيث تعلم وعلم - والمحيط التطبيقى المتعلق بالسياسة وبصناعة القرارات من جهة أخرى. وقد شجعنى أستاذان محترمان على المضى فى ترجمة هذا الكتاب الصغير الحجم، ومدين لهما بهذا التشجيع وهما الصديقان الأستاذ الدكتور/ جلال أمين والأستاذ الدكتور /محمود عبد الفضيل.

كتب جالبريث هذا الكتاب فى عام ٢٠٠٤ وهو فى سن الخامسة والتسعين وبعدها توفى ٢٠٠٦/٤/٢٩ عن عمر يناهز السابعة والتسعين عاما، فجاء هذا الكاتب كحكمة

أخيرة تضم مجمل نظرته إلى عدد من الأحكام والنظريات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مع تركيز خاص على الاقتصاد الأمريكى. فى ضوء هذا الكتاب تبدو الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها الاقتصاد الأمريكى والعالم حاليا نتيجة طبيعية للطريقة التى يشتغل ويدار بها هذا الاقتصاد. فى هذا الكتاب يريد الكاتب أن يقول إن الاقتصاد الأمريكى فى حاجة إلى إصلاح اقتصادى كبير وإصلاح سياسى أكبر. واستمرار الوضع على ما هو عليه ينطوى على مخاطر مدمرة ليس فقط للاقتصاد والسياسة بل أيضا للحياة والحضارة. ليست هذه المخاطر المحتملة حتمية، بل يمكن - ويتعين - مواجهتها من كل من لديهم اهتمام.

وربما يثور تساؤل مشروع : ما الرسالة التى تنطوى

عليها ترجمة هذا الكتاب إلى العربية. الإجابة عن ذلك بسيطة، وهى دعوة المشتغلين بالاقتصاد إلى مزيد من التعلم وعلى وجه الخصوص من التداخل المكثف بين العمليات الاقتصادية الجارية فى المجتمع وباقى العمليات المجتمعية الاجتماعية والسياسية.

إذا كان مستوى الفساد فى الدول النامية كبيرا بالقياس إلى نظيره فى المجتمعات المتقدمة، فإن الاحتيال البرىء وشبه البرىء ربما يكون أعظم كذلك. ولو قمنا بجمع الدخل الناشئ عن الفساد والدخل المتولد عن الاحتيال، فقد تكون نسبة ذلك إلى إجمالى الناتج المحلى فى الدول النامية هائلة، والأخطر أن مضاعفاته سوف تكون رهيبة؛ الأمر الذى ينطوى على نتائج معاكسة كبيرة لمجمل سياسات النمو والاستقرار.

لعل فى الكلمات الخالصة لهذا العجوز الثورى الحكيم صحوة لكل من كان لازال لديه إحساس بالمسئولية أو قابلية للشعور بالذنب.

أ.د / محمد رضا على العدل

أستاذ الاقتصاد

القاهرة يوليو ٢٠٠٩

مقدمة وملاحظات شخصية

لنحو ما يقرب من سبعين عاما ارتبطتْ حياتى العملية بالاقتصاد مع مغادرات أحيانا إلى الخدمة العامة والسياسية التى كان لها بُعدٌ اقتصادى، وجولة واحدة فى الصحافة. وخلال ذلك الزمن تعلمت أنه لكى يكون المرء مُصيبا ومفيدا عليه أن يقبل تباعدا مستمرا بين العقيدة المسلم بها - والتى أسميتها فى كتابات أخرى الحكمة التقليدية - من جهة والواقع من جهة أخرى. وفى النهاية فإن الواقع هو المهم. وليس هذا مثيرا للدهشة. إن هذا الكتاب الصغير هو محصلة لسنين عديدة من مواجهة هذا التمييز وتقييمه واستخدامه. استنتاجى هو أن الواقع قد أخفى من خلال التفضيل الاجتماعى أو العرفى أو الميزة المادية لفرد أو مجموعة ما فى الاقتصاد والسياسة أكثر من أى موضوع

أخر. ليس ثمة شيء آخرَ ملَك عليّ فكرى، وما هو آت يعتبر رؤية لهذا التباعد.

نقطة تتلو هذا في الأهمية: ثمة محور رئيسى فى أطروحتى هنا، وهو الدور المهيمن للكوربوريشن(١) فى المجتمع الاقتصاى الحديث الناجم عن انتقال السلطة فى ذلك الكيان من ملاكها - المساهمين ويسمون الآن تلطّفا المستثمرين - إلى الإدارة. هذه هى ديناميكية الحياة الكوربروتية. يتعين على الإدارة أن تهيمن.

(١) هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الإنجليزية Corporation، وهى الشركة المساهمة، إلا أن فكر المؤلف يشير بهذا المصطلح إلى شركة مساهمة ذات مستوى كبير من الحجم والنضج والتعقد وهيكل فنى إدارى متطور، ولذلك رؤى إدخال الاسم كما هو بالإنجليزية، والصفة منه الكوربروتية و وكوربوروتى كما سيرد لاحقا (المترجم).

وحيث كنت أشتغل على هذه الصفحات جاءت الفضيحة المدوية فى السلطة الكوربروتية والاختلاس (أى فضيحة شركة إنرون) بدعم غير متوقع من جانب محاسبة متعاونة وفاسدة. لاحظتُ أن إنرون مثال لأطروحتي. كان هناك ما هو أكثر فى عناوين الصحف الرئيسية، وربما ينبغى أن أكون ممتنا؛ فثمة أوقات قليلة يكون لدى المؤلف مثل هذا الدليل الساطع. الذي يدعم ما يكتبه. سادت الفضائح الكوربروتية - كما تسمى الآن -الأخبار بفعل التقارير الصحفية الكفء والتفصيلية. لن أكرر هنا ما جاء في تلك التقارير. ومع ذلك فإننى أشير إلى القيود التى يتعين أن تخضع لها الآن السلطة الإدارية. بيد أن هذا جزء صغير من القصة. أكثر ما سأقوله هو عن التباعد الأطول والأكبر بين الواقع والعقيدة المسلم بها فى العالم الاقتصادى.

ما يعالج فى هذا الكتاب هو: كيف يُنمِّى كل من الاقتصاد والنظم الاقتصادية والسياسية - انطلاقا من الضغوط المادية والاجتماعية وموضة الزمن - رؤيتها الخاصة للحقيقة. وهذه الرؤية ليست لها علاقة ضرورية بالواقع. ليس ثمة امرؤ ما بعينه على خطأ. وبوجه عام يُفضل الناس الاعتقاد فيما هو ملائم ومُبهج. هذا شئ يتعين على كل دارس للاقتصاد، وكل من هم الآن طلاب، وكل من لهم اهتمام بالحياة الاقتصادية والسياسية أن يكونوا على وعى به. أى أن الأفضلية هى لما يخدم المصلحة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المهيمنة ولا يناوئها أو يلحق بها الضرر وليس العكس.

ومعظم مؤسسى ما أنوى الآن تعريفه كاحتيال برىء ليسوا فى خدمته عامدين. هم ليسوا على دراية بطريقة تشكيل

رؤاهم ولا بكيف جُنّدوا، كما أنه ليس ثمة مشكلة قانونية واضحة ذات صلة. تأتى الاستجابة ليس بخرق القانون بل من عقيدة شخصية واجتماعية. وليس هناك إحساس جاد بالذنب، والأكثر من ذلك ثمة قبول ذاتى.

قد لا ينطوى هذا الكتاب على أمر جلل، بيد أنه قد تنجم متعة جمة من الكشف عن عقيدة قناعة تخدم المصلحة الذاتية وعن لغو مقصود وتحديدهما، وهكذا الأمر بالنسبة للمؤلف، وهكذا يأمل أنه سيكون بالنسبة للقارئ.

١

طبيعة الاحتيال البرىء

-١٠-

ابتـداء، ينطوى هذا الكتـاب على تناقض ظاهري وحـاد: كيف يمكن أن يكون الاحتيـال بريئا؟ وكيف يمكن أن تنطوى البـراءة على احتيال؟ وللإجابة مغزى وعلي قدر كبيـر من الأهمية، لأن الاحتيال البرىء - القانونى - له دور مؤكد فى الحياة الخاصة والخطاب العام. بيد أنه ليس ثمة إقرار يقال عن تلك الحقيقة لا من قبل هؤلاء الذين يعتقدون فيها أو أولئك الذين يرشـدونها. وبالتـأكيـد ليس ثمـة إحسـاس بالذنب أو المسئولية.

بعض هذا الاحتيـال مشتق من الاقتصاد التقليدى

وتعاليمه، وبعضه من الرؤى الطقوسية للحياة الاقتصادية.
وهذه يمكن أن تدعم بقوة مصلحة فرد أو جماعة ما، ولا سيما - كما ينبغى أن يتوقع - لأولئك الأكثر حظاً وطلاقة لسان وشهرة سياسية فى المجتمع الأكبر، والقادرين على تحقيق الاحترام وسلطة المعرفة اليومية. وليس هذا حيلة من جانب فرد ما أو جماعة، بل الأمر يمثل رؤية طبيعية، بل وحتى صائبة لما يمكن أن يخدم على أحسن وجه المصلحة الشخصية أو الأكثر اتساعا منها.

إن مجتمعا طلق اللسان ليبراليا كالولايات المتحدة أو

ديموقراطيا اجتماعيا أو اشتراكيا كما فى أوروبا واليابان ينسب حافزا اقتصاديا أو آخر إلى الرؤية المتعلقة بخدمة المصلحة. يمكن أن يكون هذا خطأ تماما. ما يكافئ مصلحة معينة قد يعكس فحسب ميلا عاديا نحو تعبير أو عمل يهدف إلى تحقيق فائدة ذاتية.

وكما أشرت، معظم ما فى هذا الكتاب له صلة بالأمور الاقتصادية. ويكمن السبب - كما قلت أيضا - فى عمرى الذى قضيته، وبمعايير إحصائية مألوفة أكثر، فى التعليم والكتابة والمناقشة فى الاقتصاد وأحيانا فى توجيه الشأن الاقتصادى. وقد طالت تلك المناقشات شخصيات اقتصادية متميزة آنذاك بمن فى ذلك أولئك الذين التقيتهم خلال فترة عملي كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية. فالاقتصاد احتل جزءاً كبيرا من حياتى.

أثق بأن كل ما قرأت وسمعت وعلَّمت كان خَيِّر الحافز. بيد أن هناك دائما خطأ شائعا يسود الحياة الواقعية، ليست الحقيقة بل الموضة الجارية والمصلحة المادية. وكان ذلك ملزما لدرجة أنه - كما ستقص علينا الفصول التالية - حتى

التشخيص اليومي للنظام الاقتصادى قد أصابه التأثير. عندما توقفت الرأسمالية - المرجعية التاريخية - عن أن تكون مقبولة، كان قد أعيد تسمية النظام .كان المصطلح الجديد لطيفا ولكن بدون معنى. وإلى هذا أتحول الآن.



٢

إعادة تسمية النظام

-٢-

يعطى النظام الاقتصادى المألوف فى كل بلدان العالم المتقدمة اقتصاديا وفى شكل أكثر تفشيا فى بلدان أخرى - مع استثناء كوريا الشمالية وكوبا والصين من حيث المرجعية وليس الواقع - السلطة الاقتصادية النهائية لأولئك الذين يتحكمون فى المصانع والمعدات والأراضى والموارد المالية المتاحة. زمناً ما، كان الملاك هم المتحكمون، والآن ثمة إدارة للمنشآت التى لها حجم أكبر من مستوى معين وذات مهام تنطوى على مستوى عالٍ من التعقد. ولهذا السبب، ولأن مصطلح الرأسمالية يستدعى أحيانا تاريخا بشعا فقد صار

الاسم إلى أفول. وحل محله الآن «نظام السوق» وفقا للتعبير الشهير للاقتصاديين ورجال الأعمال والخطباء السياسيين الحريصين وبعض الصحفيين. لا زالت كلمة الرأسمالية تسمع - بيد أن ذلك ليس غالبا - من لدن المدافعين المتشددين الفصحاء عن النظام.

ليس هناك شك جدى حول ما استدعى التغيير. فالرأسمالية ظهرت فى أوروبا من العصر التجارى ومع الصناعة وشراء السلع وبيعها والخدمات اللازمة لتسليمها. ثم جاء الصناعيون بما أعطتهم الملكية من سلطة ومكانة

مباشرة أو غير مباشرة، والعمال الذين عانوا من ضعفهم التفاوضى الذى لا مراء فيه – الحياة كبديل غالبا لكدح مؤلم – وما ينتج عن ذلك من ظلم. وفى أعظم الأعمال النثرية تأثيرا في التاريخ صاغ ماركس وإنجلز وعد الثورة وأفقها. ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وفى روسيا وعلى حدودها صار التهديد واقعاً. وفى أوربا على وجه الخصوص كانت كلمة الرأسمالية تؤكد بجزم بالغ علي سلطة الملكية وحجم القهر الهائل للعمالة. ومن هنا كان ثمة احتمال كبير لإمكانية اندلاع ثورة.

فى نهاية القرن التاسع عشر، وفى الولايات المتحدة، كان للرأسمالية تضمين مختلف إلا أنه كان أيضا سلبيا. هنا لم يكن العمال وحدهم الذين غرسوا رد الفعل المناوئ. فقد أثرت الرأسمالية التي كانت تعنى الاستغلال عن طريق الأسعار والتكلفة في الجمهور بعامة. ومن هنا كان رد الفعل تجاه الاحتكار وشبه الاحتكار لچون روكفلر فيما يتعلق بما هو معروض من النفط، وهو منتج الحاجات إليه واسعة للإنارة والأغراض المنزلية الأخرى، ومن الصلب لكارنيجى، ومن

التبغ لديوك. كانت هناك أيضا سلطة متنوعة لأقطاب السكك الحديدية ولجون مورجان ونظرائه فى البنوك والتمويل. وفى عام ١٩٠٧ أدى الخطر الذي لاح عن إفلاس واسع النطاق فى وول ستريت إلى الاعتقاد بأن الرأسمالية ليست مستغلة فحسب بل أيضاً لها قابلية أكبر لتدمير نفسها..

وبداية من مطلع القرن العشرين جاء رد الفعل الأمريكى فى شكل اندفاع واسع نحو التشريع. فقانون شيرمان المضاد للاحتكار نظر إليه باعتباره سيمنع العسف الاحتكارى ويعاقب عليه، وأنشئ نظام الاحتياط الفدرالي فى ١٩١٣ كقوة كابحة للمجتمع المالى. وخلال رئاسة وودرو ويلسون أنشئت وكالة فدرالية للتجارة، وخوّل لها دور توجيهي كبير. هكذا بلغت سمعة الرأسمالية من السوء لدرجة أن جمهوريين اشتركوا – وأحيانا قادوا الديموقراطيين – فى محاولات لتصحيح سوءاتها. فى أوروبا أثارت كلمة الرأسمالية الثورة، وفى الولايات المتحدة استدعت التشريع والقرارات التشريعية المعاكسة والتوجيه المضاد. وكان هناك ما هو أكثر، فخلال الحرب العالمية الأولى بزغ فكر تطور إلى

-٢-

عقيدة مؤداها أن مصدر الصراع والإبادة الجماعية التى انطوت الحرب عليها هو التنافس بين مجمعات الأسلحة والصلب الكبرى فى فرنسا وألمانيا. فوراء المذابح يكمن أولئك الذين يصنعون البنادق بغية التربح.

وبعدئذ جاءت الضربة الأكثر تدميرا لسمعة الرأسمالية فى الولايات المتحدة من فضيحة المضاربة العقارية. حدث فى فلوريدا- التي كانت الصوت المتصاعد الصناعى والكوربوريتى، الأكبر أهمية - انفجار سوق الأوراق المالية فى نهاية العشرينات، ثم جاء الانهيار المدوى العالمى فى ١٩٢٩، ولعشر سنوات طوال كان الكساد العظيم .وصار جليا أن الرأسمالية لم تكن تعمل بنجاح. وبهذا النحو باتت غير مقبولة.

وتبع ذلك البحث الجاد عن اسم بديل لطيف خَيِّر. كان مُسمّى "المشروع الحر" قد جُرِّب فى الولايات المتحدة ولم يحالفه التوفيق. فالحرية وما تعنيه لقرارات المشروع لم تكن مطمئنة. وفى أوروبا كانت هناك «الديمقراطية الاجتماعية»: خليط مؤلف من عناصر رأسمالية واشتراكية. وعلى أى حال

فالاشتراكية لم تكن مقبولة (ولا زالت) فى الولايات المتحدة. فى السنين التالية كانت المرجعية للإصلاح الجديد (New Deal)[١]. بيد أن هذا كان منسوبا بشكل واضح جدا لفرانكلين روزفلت وجماعته، ولذلك جاء تعبير "نظام السوق" على نحو سديد. لم يكن ثمة تاريخ معاكس هنا، وفى الواقع لم يكن أصلا ثمة تاريخ. وبالفعل كان يمكن أن يكون من العسير إيجاد مصطلح غير ذي معنى أكثر من ذلك، وكان هذا سبب الاختيار.

ظلت الأسواق هامة فى الوجود البشرى على الأقل منذ اختراع العملة التى شاع نسبها إلى الليديين[٢]. فى القرن الثامن قبل الميلاد. دهر له وزنه من الزمان. وفى كل البلدان

---

(١) مشروع إنعاش الاقتصاد الأمريكى للخروج من الكساد العظيم وانطوى على برنامج موسع للإنفاق العام (المترجم).

(٢) وفقا لهرودوت كان الليديون هم أول الشعوب التى استخدمت العملة الذهبية والفضية، والاسم لوديا حدد فى السجلات الإغريقية والآشوريين وصفحات من الإنجيل فى القرن الثامن قبل الميلاد ، وحدود لوديا اختلفت عبر القرون وإن وجدت في منطقة في آسيا الصغري. انظر Wikipedu the Free Encyclopedia (المترجم).

بما فى ذلك الاتحاد السوڤييتي السالف وأيضا وفيما يسمى الآن الصين الشيوعية كان للنقود دور رئيسى.

فى التعاليم الاقتصادية التقليدية للماضي كان للسوق مطابقة خاصة مع سيادة المستهلك، أى إقرار بالسلطة الحاكمة للمستهلك فى تقرير ما يتعين إنتاجه وشراؤه وبيعه. هنا كما كان يقال، تكمن السلطة النهائية التى كان على المنشأة المنتجة الرأسمالية الخضوع لها برحابة صدر. ومع ذلك فالديمقراطية الاقتصادية كانت مُصطنعة بدرجة تعذّر معها استمرارها، حتى على صفحات الكتب الدراسية.

ابتكار المنتج وتطويره، وظيفة اقتصادية أساسية، وليس ثمة صانع أساسى يدخل منتجا جديدا إلى السوق دون أن يقوم بتنمية طلب عليه أو يستطيع غض الطرف عن محاولات التأثير على الطلب على منتج قائم. هنا يدخل عالم الدعاية وفن البيع والتليفزيون ومناورات التأثير على المستهلك، ومن ثم خرْق مبدأ سيادة المستهلك والسوق.

فى العالم الواقعي تذهب المنشأة المنتجة والصناعة بعيدا فى تحديد الأسعار وترسيخ الطلب، ويستخدمون فى سبيل

ذلك كلا من احتكار الفرد واحتكار القلة، وتصميم المنتج والتنوع فيه والدعاية وغيرها من روافع المبيعات والتجارة. وهذا أمر معترف به حتى فى الرؤية الاقتصادية الكلاسيكية. والإشارة إلى نظام السوق كبديل لطيف للرأسمالية هو قناع مهدئ زائف للحقيقة الكوربروتية ولقوة المنتِج التى تمتد للتأثير على طلب المستهلك بل وحتى التحكم فيه. بيد أن هذا لا يمكن أن يقال، ولا يركز عليه فى المناقشة والتعليم الاقتصادى المعاصر.

هكذا فما نعلمه للنشء هو نظام السوق. وكما ذكرت، فإنه عن هذا النظام يتكلم الزعماء السياسيون المتمكنون والصحفيون المحترفون وكثير من الأكاديميين. وعليه فليس ثمة فرد ما أو مشروع مهيمن، وليس ثمة سلطة اقتصادية تُستدعي، ولا يوجد هنا شئ من ماركس أو إنجلز. يوجد فقط سوق لا شخصى، واحتيال ليس بريئا تماما.

ثمة صلة تاريخية موجودة بقوة ولا ينبغى المرور عليها مرور الكرام. فالرأسمالية فى وقتها لم تكن اسما مقبولا فحسب للنظام الاقتصادى بل أيضا تعريفاً لهوية أولئك الذين

-٢-

يمارسون السلطة الاقتصادية ومن ثم السياسية . كانت هناك الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية. ولا زال لهذه المصطلحات استخدام: إنها تخلق حاجزا ليس بالكبير أمام إعادة التسمية الكاملة للنظام حتى كما يظهر فى التاريخ. لا يمكن للمرء أن يتحدث عن أنه كان لڤينسيا (البندقية)- المثال الأعلى للرأسمالية التجارية - نظام سوق. ولا زالت مرجعية الثورة الصناعية تحتفي بميلاد الرأسمالية الصناعية وسلطتها. ولم يُمنع تماما التلميح إلى الرأسمالية فى العالم المالى المعاصر؛ فالثروة ورأس المال لهما سلطة مرئية تماما، بيد أنه لا يمكن للمرء أن يرتاب فى أن إعادة تسمية النظام والهروب من المصطلح غير المقبول "الرأسمالية" كان على نحو ما ناجحا.

ونكرر أن الإشارة إلى «نظام السوق» هي بدون معنى أو خاطئة أو محببة ولطيفة. لقد ولدت من الحاجة إلى الحماية من التجربة غير المحببة للسلطة الرأسمالية، وكما أشرنا، فقد وُلِدت أيضا من ميراث ماركس وإنجلز وأوليائهما وتلاميذهما المخلصين الفصحاء. والآن ليس ثمة مشروع معين وليس ثمة

رأسمالي بعينه يُظنّ أن له سلطة؛ ولا يُذْكَر شئ - حتى فى أحسن التعليم الاقتصادى - عن أن السوق خاضع لإدارة ماهرة وشاملة.

هنا الاحتيال. وثمة اسم آخر للنظام يتواتر مُقْنعاً إلي العين والإذن: النظام الكوربروتى. ليس ثمة مراء فى أن الكوربريشن المعاصرة هى القوة المهيمنة فى اقتصاد عالم اليوم، وبالتأكيد هى كذلك فى الولايات المتحدة. ومع ذلك فالتلميح إلى هذا الاسم يتم بحذر أو لا يحدث نهائيا. فأصدقاء النظام المستفيدون منه حساسون ولا يرغبون فى إسناد سلطة معينة للكوربريشن. الأفضل الإشارة اللطيفة الخيّرة إلى السوق.



٣

اقتصاديات التكيف

-٣-

في العصر الذى كانت فيه الرأسمالية مُقراً بها وُلِّدت مرجعية معدّلة اجتماعيا. كانت تشير إلي السلطة الاقتصادية النهائية: اختيار المستهلك بالنسبة للإنفاق، الأمر الذى كان يعنى سيادة المستهلك. وهنا كَمَنت سلطة الجمهور العام على المستوى الأكبر: الديمقراطية الاقتصادية التي تمارس بالسوق. بيد أن هذه السلطة الخيرة لم تكن كاملة. كان يمكن أن يكون هناك احتكار لشئ ما أساسى للحياة أو للاستمتاع بها، وهنا لم يكن ثمة اختيار للمستهلك. فالمحتكر كانت له سلطة على عملائه، وامتدت هذه السلطة إلى العمال

الذين لم تكن أمامهم وظيفة بديلة أخرى. وبوجه خاص فى الولايات المتحدة كان الاحتكار ذا شأن أساسى فى الفكر الاقتصادى والسياسى.

ومع التطور الاقتصادى وتوسع الدخول وتنوع أكثر فى الاستهلاك ولاسيما في وجود مصادر جديدة للعرض فى السوق، أخذت سلطة الاحتكار والاهتمام بها تتقلص. ففى الولايات المتحدة كانت القوانين المضادة للاحتكار والتى كانت تسمى «تشريعات مكافحة الاتحادات الاحتكارية» فى وقت ما ذات شأن سياسى مركزى وعاملا قيماً للالتحاق بالوظائف القانونية وموضوعا ذا عائد متواضع للتعليم الاقتصادى

الجامعي. وكما أتذكر شخصياً بامتنان كان ذلك واحدا من المجالات المبكرة لمحاضراتي. كل هذا صار الآن أقل أهمية بكثير فى الشأن الأكاديمى والشأن العام إجمالا. وكانت الدعوى القضائية الحديثة المتعلقة بميكروسوفت - المشروع الضخم للكمبيوتر- أمرا خطيرا ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يحاكَمون أو الذين يعملون فى هذا المشروع. فمصطلح "رأسمالية الاحتكار" والذى كان شائعا استخدامه زمنا ما قد سقط من القاموس الأكاديمى والسياسى. فالمستهلك لم يعد خاضعا لسلطة الاحتكار، فهو الآن سيد، أو هكذا يوصف.

وقد خدمت إعادة تسمية الاقتصاد تأكيد الجزم بسيادة المستهلك. ففى نظام السوق تكون السلطة النهائية - كما أكرر - فى حوزة الذين يشترون أو الذين يختارون الامتناع عن الشراء، ومن ثم تكون السلطة النهائية فى يد المستهلك مع بعض التحفظات. فاختيار المستهلك يحدد شكل منحنى الطلب. مثلما يعطى الاقتراع السلطة للمواطن، فكذلك فى الحياة الاقتصادية ينسب منحنى الطلب السلطة إلى

المستهلك. وفى كلتا الحالتين ثمة قدر كبير من الاحتيال. فى كل من حالة المقترع والمشترى توجد إدارة رهيبة وجيدة التمويل لاستجابة الجمهور. وهذا حقيقي على وجه الخصوص فى عصر الإعلام والترويج الحديث وفن المبيعات. هنا احتيال مقبول. وليس فى مجال المحاضرات الأكاديمية فحسب.

فى السياسة وفى الانتخابات، للإقناع الجماهيري من خلال التليفزيون والخطابة التقليدية تأثير مسلم به على اختيارات الناخب . وفى هذا السبيل تنفق على المكشوف مبالغ هائلة من النقود. وثمة إقناع أكثر تكلفة بكثير وأكثر قدرة بكثير موجه ليس إلى الناخبين بل إلى المستهلكين. هذا الإقناع يأتى من التحالف بين برامج الأخبار والمنوعات لكسب تأييد المشترى. وقد صارت هذه تكلفة عادية وملمحا من ملامح الأعمال. وهنا توظف أعظم المواهب فى مجال الموسيقى والمسرح وأعلاها أجراً. فالفنانون الذين كانوا زمنا ما يبحثون عن رعاة لهم والكتّاب الذين كانوا يبحثون زمنا ما عن قراء لهم، والمديرون الذين كانوا زمنا ما يهتمون أساسا

بإنتاج السلع والخدمات، كل أولئك أصبحوا الآن مكرسين لتشكيل أداء السوق واستجابته. ويفترض بداهة مستوى عالٍ من الإبداع الفنى والإنفاق المالى. وتماما مثلما أنه لا يوجد سياسى مقتدر ذهنيا فى الولايات المتحدة يفكر فى الترشح لمركز هام بدون أن يفكر فى الإقناع اللازم لذلك وتكلفته، فكذلك التحكم فى اختيار المستهلك وسيادته وإن يكن بتكلفة أعلى كثيراً.

وكما يفعل الناخب فإن للمشترى الحق فى ممارسة اختيار مستقل ،ما يفضله. هذا ما يفعله البعض، فهم يلجأون إلى نمط حياة خارج النظام يُنظر إليه علي أنه غريب بل وحتى مخبول إلى حد ما.ووجود مثل هذا الاختيار وممارسته لا يقلل من قوة إقناع السوق. وعلم الاقتصاد كما يدرَّس ويعتقد، تفصله مسافة عن الواقع فى كل المؤسسات ما عدا فى معاهد علوم إدارة الأعمال.

أكرر أن مفهوم سيادة المستهلك لا زال يُجهَر به فى التعليم الاقتصادى وبصفة عامة فى الدفاع عن النظام الاقتصادى. لا زالت المنحنيات والمعادلات توجد. وذات مرة

بعد أن شرحت الواقع كما هو تعرضتُ إلى نقد مهنى اقتصادى قاس، فالدعاية وفن البيع كادت تكون من الثوابت غير الجائز مناقشتها. ومنحنى الطلب يصور الحقيقة كما يقال، فالمستهلك هو الذى يحكم. وقد ذُكِّرت مرارا وبحزم بأنه حتى شركة سيارات فورد ذات السلطة العظيمة قد فشلت فى إقناع المستهلك فى شراء العربة ذات الشكل العجيب والتى حملت اسم أحد ورثة فورد وهو إدسل Edsel. هنا برهان على سيادة المستهلك، فحتى فورد لا يمكنها أن تسود!!.

إن الاعتقاد فى اقتصاد السوق الذى يكون فيه المستهلك سيدا هو أحد أهم الأشكال الشائعة عندنا للاحتيال. هل تتصور أن بمقدور أحد أن يحاول أن يبيع بدون إدارة المستهلك أو التحكم فيه؟

وحيث انتقلت السلطة على ابتكار وتصنيع وبيع السلع والخدمات إلى المنتج وبعيدا عن المستهلك، أصبح إجمالى هذا الإنتاج هو المحك الرئيسي للنجاح الاجتماعى. فالتقدم الاقتصادى والاجتماعى الأكبر يقاس بالزيادة فى الإنتاج الإجمالى لكل السلع والخدمات أو ما يسمى فى الولايات المتحدة مُجْمل الناتج المحلى (GD P).

-٣-

ثمة مكاسب لامراء فيها من زيادة إجمالي الناتج المحلى، إذ من هذه الزيادة يأتى الدخل والتوظيف والمنتجات والخدمات التى تحفظ الحياة وتوسع مباهجها المقبولة. بيد أنه يأتي أيضاً من حجم وتكوين هذا الناتج واحد من أعظم أشكال الاحتيال شيوعا على المستوى المجتمعى. فهيكل الناتج لا يتحدد من قبل الجمهور العام الأوسع بل من قبل أولئك الذى ينتجون مكوناته. وبشكل رئيسى فإن هذه نتيجة للإقنا ع الشامل والموهوب للعالم الاقتصادى بما فى ذلك اقتصاديوه. كيف يتحرك الناتج المحلى الإجمالى؟ إن مقياسه ومحتواه مفروضان بكثافة من قبل المنتجين. ويقاس الأداء الجيد بإنتاج السلع المادية والخدمات. لا مكان في هذا للتعليم أو الأدب أو الفنون. بل إنتاج السيارات بما فى ذلك سيارات المتعة الضخمة SUVS. هذا هو المقياس الحديث للإنجاز الاقتصادى وبالتالي الاجتماعى.

يكمن أحسن ما فى الماضى الإنسانى فى المنجزات الفنية و الأدبية والدينية والعلمية، وقد بزغت من مجتمعات حيث كانت – أى المنجزات – هى مقياس النجاح. ففى فلورنسا

وڤينسيا (البندقية) كان مهبط عمالقة الإبداع المعمارى والمدني الرائع، ونضيف إليهم وليم شكسبير، وريتشارد ڤاجنز، وتشارلز دارون، كل أولئك وهؤلاء جاءوا من مجتمعات كانت ذات ناتج محلى إجمالي منخفض جدا. وكان حظهم الطيب أنهم كانوا أحرارا من قيود فن البيع وإدارة سلوك الجمهور. واليوم وفقط فى جوانب الحياة الثقافية والفنية والتعليمية والعلمية لدينا معايير للمنجز الإنسانى أكثر إفحاما من النقود.

وهنا ليس ثمة مطلقات. فنحن نرعى الفنون والعلوم وإسهاماتها فى المجتمع ومعها القيم والمبهجات المتنوعة للحياة. الاحتيال الذي يفوق الحد الأدني بكثير هو قياس التقدم الاجتماعى حصريا علي أساس حجم الإنتاج وزيادة الناتج المحلى المحكومين بمن ينتجهما.



٤

عالم العمل الخادع

-٤-

ينبغى على جميع المؤلفين - كل أولئك الذين يتكلمون أو يكتبون من أجل العيش - أن يحذروا الشعور الحماسى بالإبداع. فما هو غير معلوم للمؤلف أو المتحدث ربما يكون معروفا جيداً من قبل المجتمع ككل أو الجزء المثقف منه. وكذلك الحال في مجال العمل والزيف المرتبط به حيث إن ما يُعتبر اكتشافاً هو فى الواقع مُسْتَحُثٌ ومقبول على نطاق واسع.

تكمن المشكلة فى كون العمل تجربة مختلفة تماما بالنسبة للناس المختلفين. فكثير منهم - وهذه حقيقة شائعة - يجبرون

على العمل بفعل الضغوط الأكثر أساسية للحياة. إنه ما يتعين على البشر أن يفعلوه بل وحتى أن يعانوه من أجل العيش ومكوناته المتنوعة. إنه يجلب مبهجات الحياة في مواجهة أنواع الشقاء المهلكة بل أيضا وما هو أسوأ.

وبالرغم من أن العمل كثيرا ما يكون رتيبا ومضنيا دونما تحد ذهنى فإنه يُتحمل فى سبيل ضروريات الحياة وبعض مباهجها. علاوة على ما يأتي به من قدر ما من السمعة فى المجتمع. ويأتي الاستمتاع بالحياة عندما تنتهى ساعات العمل أو أسبوعه. وهنا فقط يتحقق التحرر من إرهاق الآلة

وسأمها وانضباطها، أو من مكان العمل عموما أو من السلطة الإدارية. وعادة ما يقال إن العمل ممتع، وينطبق هذا الجزم العام أكثر على مشاعر الآخرين. فالعامل الطيب يمجَّد كثيراً، ويأتى التمجيد على نطاق واسع من قبل أولئك الذين نجوا من جهد مماثل والذين هم في مرتبة آمنة تقيهم بذل الجهد البدني.

وهنا تكمن المفارقة. فكلمة "عمل" تعنى بالتساوى أولئك الذين يرهقَون ويسأمون ويضجرون، وأولئك الذين يكون العمل بالنسبة لهم ابتهاجا جليا بدون إحساس بالإجبار عليه. قد يكون هناك شعور مرض بالأهمية الشخصية أو بتفوق معترف به فى امتلاك سلطة على آخرين. وينطبق مفهوم "العمل" على كل من يكون مضطرا إليه وعلي من يجد فيه مصدرا للجاه والدخل مما يبحث عنه الآخرون بشغف ويستمتعون به. وهكذا يكون الاحتيال قد بات واضحا فى وجود كلمة واحدة تعبر عن حالتين .

بيد أن هذا ليس كل ما فى الأمر. فينبغى التأكيد على أن أولئك الذين يستمتعون بالعمل كلهم، بغير استثناء، الأعظم

أجرا. وهذا أمر متقبل. فشرائح الأجور المنخفضة من نصيب أولئك الذين يعملون عملا رتيبا ومملا يستلزم الكدح المؤلم. بينما أولئك الأقل احتياجا لأجر مقابل المجهود، بل مَنْ يمكن أن يكونوا فى أطيب عيش بدونه، هم الأعلى أجرا.

فالأجور، وبتحديد أكثر، المُرتّبات والمكافآت والمزايا المتنوعة تصبح الأكثر سخاء عند القمة، حيث يعد العمل متعة. ولا يثير هذا رد فعل عكسياً. وليس إلا حديثا أن أدى التعويض المتضخم والحوافز الباهظة للمدراء التنفيذيين أو غير التنفيذيين إلى نقد. فقد أصبح مقبولا أن الأجر الأسخى ينبغى أن يكون من نصيب أولئك الأكثر استمتاعا.

وفى الولايات المتحدة وفى البلدان المتقدمة الأخرى، وإن يكن بدرجة أقل، لا يوجد أفراد يثيرون نقدا مثل أولئك الذين يتهربون من الاضطرار للعمل. يوصف المرء منهم بأنه كسول وغير مسئول ويمثل عبئا، وببساطة غير صالح. وتصبح هذه الإدانة قاسية عندما يكون البديل عن العمل هو الدعم العام.

ليس هناك ما يعد غير مقبول اجتماعيا مثل الخروج من

العمل إلى الرعاية الاجتماعية(١) فهذه الأخيرة هى الأدنى سمعة من بين كل الإنفاقات العامة. حتى الأم التى تحصل على هذه الإعانة لم تسلم من النقد العام. إذ يقال إنها كان ينبغى عليها أن تعمل بدلا من الإذعان إلى ملذات الجنس. ويُنظر لأولئك الذين يكون العمل بالنسبة لهم ممتعا على أنهم صالحون. وكذلك أولئك الذين يملكون الثروة والرغد فى العيش، ويقطفون ثمار وقت الفراغ والصداقة الشخصية والتعبير والاهتمام العام ولا يعملون إطلاقا.

فى عام ١٨٩٩ وقبل أن ينتهى القرن ظهر كتاب خالد الذكر عن هذه الرؤى والمعتقدات. إنه نظرية الطبقة المرفهة(٢)

(١) welfare أو مدفوعات الرعاية الاجتماعية تشير إلى بند فى الإنفاق العام فى الميزانية العامة الأمريكية يشير إلى إعانات تقدم لمن ليس لديهم عمل، وهو إنفاق لا يقابله ما يقدمه الشخص المستمتع بهذا البند الى الدولة "المترجم.

(٢) الطبقة المرفهة قد لا تعد ترجمة حرفية، ربما الأصح " طبقة و قت الفراغ " Leisure class ومع ذلك سوف يجرى تبنى مصطلح الطبقة المرفهة هنا (المترجم).

The Theory of Leisure Class لثورتشين ڤبلن Thorstein Veblin. ومع اختراع الأنثروبولوجيا التى تدرس ملامح المجتمع القبائلى البدائى جاءت دراسة العادات الاجتماعية المتباينة لدى الأغنياء الأمريكيين. ووفقا لڤبلن تعتبر النجاة من العمل من قبل ذوى اليسر أمرا عاديا وبالتأكيد بالنسبة لزوجات وعائلات أولئك الذين بالتالى يحظون برعايتهم. والأعظم أهمية هو كيف ينمق هؤلاء رفاههم بالقصور التى يشيدونها، وبفشخرة الحياة التى يحيونها والمشهد الاجتماعى الذى يعايشونه.

ولم يكن ڤبلن ميالا لأن يقلل من دعواه. فلم يترك ثمة شكا فيما يخص تعلق ذوى اليسر بالفراغ وملذاته المتنوعة. وملاحظاته مقبولة الآن. إذ يُعتقد أن العمل أساسى للفقير، والتحرر منه مصرح به للغنى، ويصبح مدى عمق الاحتيال الذى ينطوى عليه لفظ العمل واضحا.

ومع ذلك فلم يأت سوي قليل من النقد والتصويب من دوائر المثقفين . فقد قلّص الأساتذة في كل الجامعات المحترمة ساعات تدريسهم للحصول علي وقت للبحث والكتابة

والفكر المجزي خلال سنوات الإجازات الدراسية التي تمنح للأساتذة Sabbatical years. ويحدث هذا الهروب من العمل، الذي هو كذلك بالنسبة للبعض بدون إحساس بالذنب.

ومن حيث إن وقت الفراغ هو بديل مقبول للميسور فإنه يمكن أن يكون مدمرا معنويا للفقير. فهو أيضا يكلف نقودا عامة وخاصة نظير أسابيع عمل وإجازات أقصر. وبناء عليه فبينما يكون التعطل نعمة للطبقة المرفهة في الولايات المتحدة وكل البلدان المتقدمة فإنه مدان عموما بالنسبة للفقير. وعليه فالتقييم الاجتماعي يتكيف مع البهجة الشخصية والمكافآت المجانية السخية.

وأكرر. أولئك الذين يقومون بالجهد الجسماني والممل هم عمال صالحون بينما الحديث ضئيل عن الظروف المبهجة لأولئك الذين يستمتعون بالعمل أو الذين يحصلون علي دخول أحسن أو أولئك الذين ليسوا في حاجة إلي العمل علي الإطلاق.

وحده چون ماينادر كينز الذي كان يجهر بالتعليقات المناوئة هو الذى ألقى بالشكوك على ما يدعى متعة الكدح،

فيورد لخادمة عجوز - تحررت لتوها من ساعات عمل الحياة كلمات حفظت بشاهد علي قبرها[1].

لا تحزنوا من أجلي يا أصدقاء

لا تدمعوا عليّ.. أبدا

لأني ذاهبة لكي لا أعمل شيئا

أبدا، وإلي الأبد.

(١) الاقتباس من جونماينرد كينز مأخوذ من "Economic Possibilities For Our Grandchildren" in Essays in Persuasion (New Yord: ST. Martin's Press, 1972) P. 321.



٥

الكوريوريشن كبيروقراطية

-٥-

يعتبر رئيس الكوربوريشن الكبيرة - العضو التنفيذى المنتدب - سواء كان رجلا أو فى أحيان نادرة امرأة - محصلة لمسار ناجح خلال العالم الكوربوريتى، مسار يتطلب تعليما ملائما وخبرة وفطنة ذهنية ورشاقة بيروقراطية، كل ذلك خلال حياة مهنية تنافسية. بيد أن المهمة الأساسية أى القيادة الناجحة للمشروع الكوربورتى الكبير أكبر بكثير من طاقة وخبرة تجربة أى فرد واحد والتزامه المؤكد. ثمة حاجة إلى جهد وذكاء وتخصص المجموعة، أى البيروقراطية. فالنجاح يأتى من الطاقة الجماعية والمعرفة العامة

والمتخصصة وإثبات الذات وطموح العائد المالى وقدرة جيدة التطور على الاستمرار والقيادة والسيطرة. كل هذه أمور تقر بها كليات إدارة الأعمال؛ وعن الوصول إلى هذا يجرى التعليم. ومع ذلك ليس ثمة ذكر للدور الحيوى لهذه البيروقراطية، علي الرغم من أنها لا يشار إليها بهذا المسمي أبدا، ولا للنجاح الذى تحققه فى الخطاب العام. توجد البيروقراطية والإنجاز البيروقراطى فى الحكومة وليس فى العالم الكوربوريتى كما يقال.

يوجد تكتم أيضا على ملمح آخر، وهو أن الكوربوريشن

لديها ميل قوى للتوسع الذاتى. فالمقابل أو الأجر يتحدد إلى حد كبير بعدد المرءوسين؛ فالحياة تصبح أبهج وأكثر فاعلية عندما يُفوَّض التفكير والعمل الى رتب أدنى. هنا توجد الفرصة للتهرب من المعرفة المتخصصة والمجهود المضنى. فالترقية إلى أعلى تُمنح وفقا لعدد المرءوسين أسفل . كم عندك من مرءوسين تحتك؟ ويصبح الضغط الناتج بغية التوسع قويا جدا بغض النظر عن الاحتياج الفعلى. لدرجة تحتاج إلى تدخل جراحى، أو ما يسمى تقليل الحجم downsizing وهو خطوة روتينية نحو كفاءة أعظم ومكاسب أحسن. وحتما يُنتج هذا الميل البيروقراطى الثابت والشائع فى كل التنظيمات قدراً من الإفراط الوظيفى الذى يعكس حاجة متغيرة وخطأ لم يصحح.

وبالرغم من هذا الواقع تُدين الكوربورتية الحديثة كلمة البيروقراطية، باعتبار أنها لا تنطبق على الكوربوريشن الحديثة بل على الحكومة. فالمرجعية الراسخة تقرر أن الإدارة الكوربوريتية لديها روح نشطة. قد يكون هناك مسهمون فى الهيكل الإدارى غير ضروريين وغير أكفاء

وذوى مصالح ذاتية، إلا أنهم ليسوا بيروقراطيين. أما فى التنظيم الحكومى فقرار المجموعة والسلوك البطىء وغير المقتدر أمر عادى. هنا توجد البيروقراطية. وليس فى الصناعة الخاصة. تَجلٍّ صغير لاحتيال غير برىء غالبا.

وتعتبر الكوربوريشن المحكومة بالإدارة الحلقة المركزية فى النظام الاقتصادى الحديث، بيد أن هذا ليس كل ما فى الأمر. توجد مشروعات صغيرة تكون غالبا فى خدمة المستهلكين. وهناك شركات كوربروتية ولا سيما فى التكنولوجيا والمال حيث لازال الخبير وليس المالك، يحتفظ بالسلطة. وتوجد مشروعات زراعية وتجارة تجزئة وخدمات صغيرة. بيد أن العالم الاقتصادى الحديث يرتكز على المنظمة الكوربوريتية الحاكمة – ولا يجوز لأحد أن يتحاشى الكلمة أى البيروقراطية.

إنه لأمر مقبول فى المشروعات الصغيرة ولاسيما ما بقى من زراعة عائلية أن الكدح يكون مضنيا. فالمالك يعمل فى المشروع، وهو (أو هى) مسئول (مسئولة) عن اتجاه المشروع ونجاحه . ورب العمل الصغير، مثل المزارع العائلى وتاجر التجزئة ومشروع الخدمات لازال محل اعتبار، فى التعليم

الاقتصادى والخطابة السياسية. إنهم النظام الاقتصادى كما كان يوصف كلاسيكيا فى الكتب الجامعية فى القرون الماضية. هم ليسوا العالم الحديث، فهم فقط يمثلون إقرارا لتقليد يُعتز به.

تاجر التجزئة، ينتظره وول مارت Wal – Mart[١] وبالنسبة للمزرعة العائلية، هناك المشروع الكبير للقمح والفواكه ومنتِج اللحوم الكبير والحديث بالانتظار أيضاً. وبالنسبة للكل فهناك الضغوط المتواترة من السعر والتكلفة إلى الخسارة. ومع ذلك فإن التسيد الاقتصادى والاجتماعى للمشروع الكبير مقبول . والاحتفاء المستمر السياسى والاجتماعى بالمشروع الصغير والزراعة العائلية هو شكل ملطف للاحتيال بالتقاليد، أو الرومانسية بغض النظر عن الواقع.

يمكن أن يكون لدور المبتكر والمالك الفرد فى الجهد التكنولوجى مكاسب مالية وغير مالية كبيرة، ويمكن أن تصل

(١) وول مارت اسم لشركة كوربوريتية كبيرة تضم سلاسل من السوبر ماركت . (المترجم).

إلى مستوى يقترب من الكارثة، كما فى تجربة وادى السليكون Silicon Valley العظيمة فى العقود الأخيرة من القرن الماضى. وهناك، كان ما لم يُعترف به، كما الحال دائماً، هو أن الزوال متأصل فى طبيعة المشاريع الصغيرة.

فموهبة الإبداع بدون مهارات إدارية تنظيمية ومتنوعة ليست كافية . فمع العمر والإحالة إلى التقاعد والواقع المفروض تنتقل السلطة إلى كيان أكبر، إلى إدارة، إلى منظمة، إلى ميكروسوفت. أو يوجد الفشل والنسيان. فأسماء المؤسسين قد تُتذكر بل حتى تُبجّل، غير أن السلطة التى كانت لهم فى زمانهم تنتقل إلى التنظيم الكوربروتى أى إلى البيروقراطية.

ويعتبَر وَهْم الإدارة الكوربروتية - بالنسبة لنا - أعظم أشكال الاحتيال حنكة، وفى الأزمنة الحديثة أكثرها وضوحا وجلاء. وإذا تم تحاشى الكلمة المزدراة "الرأسمالية"، فهناك مسمّى مشروع يمكن تطبيقه ألا وهو البيروقراطية الكوربروتية. ومع ذلك فإن "البيروقراطية" هى مصطلح كما أشرنا يُتجنب، من ثم أصبح لفظ «الإدارة» هو المُتقبّل. ويُعترف بنحو روتينى

بالملكية وحامل السهم، بل وحتى يحتفى بهما إلا أنهما معا ليس لهما دور إدارى بشكل صار جليا جدا.

وكما أوضحنا بشكل كافٍ، فإدارة كوربوريشن كبيرة حديثة هى مهمة تتطلب الكثير، وتتجاوز جدا سلطة أو قدرة أشد الأفراد تصميما. ومن هنا يأتى احتيال آخر شفاف ليس بريئا تماما. إنه محاولة إسناد دور شكلى إلى الملاك وحملة الأسهم والمساهمين المستثمرين كما يقال عنهم فى المشروع . وإذا أخلت الرأسمالية الطريق إلى الإدارة ومعها البيروقراطية، فثمة ظهور لصلة ما للمالك يتعين اختراعه. وهنا الاحتيال.

وقد أقرّ هذا الاحتيال وجود مظاهر رسمية طقوسية: إحداها وجود مجلس إدارة تختاره الإدارة الكوربروتية خاضع لها بالكامل إلا أنه يُسمع باعتباره صوت المساهمين. هذا المجلس يضم رجالا، وعضوية ضرورية لواحدة أو اثنتين من النساء، لا يحتاجون سوى معرفة عابرة فحسب عن المشروع، ومع استثناءات نادرة، فهم يتميزون بالإذعان الموثوق به.

وبشكل روتيني يحاط أعضاء مجلس الإدارة علما - مع منحهم غذاء وبدل حضور من قبل الإدارة - بما قُرر، أو بما هو معروف بالفعل. الموافقة مفترضة بما تتضمنه الموافقة على مكافآت وحوافز الإدارة، التي تحدد من قبل الإدارة نفسها ويمكن أن يكون هذا سخيا جداً، وليس في ذلك ما يدعو للدهشة. في ربيع ٢٠٠١ خلال فترة ضعفٍ للبورصة نشرت النيويورك تايمز - وهي صحيفة ليست راديكالية - صفحة كاملة عن مفارقة بين الأسعار المنخفضة في البورصة ومكافآت المديرين المرتفعة، والأخيرة يمكن أن تصل - بما ذلك مَنْح أسهم مجانية أو بأسعار مخصوصة- إلى بضعة ملايين من الدولارات في السنة للفرد. حظي كل هذا بموافقة روتينية من قبل أعضاء مجلس الإدارة المذعنين. وكان المديرون التنفيذيون لشركة إنرون - التي كان إفلاسها حدثاً مدوياً - مثالا شهيرا على ذلك، وكذلك مديرو جنرال الكتريك ذائعة الصيت. وتمتد المكافأة السخية للإدارة عبر المشروع الكوربروتي الحديث. فالإثراء الذاتي القانوني بملايين الدولارات ملمح شائع للحكومة الكوربروتية الحديثة. وهذا

أمر غير مثير للدهشة، فالمديرون يحددون ما يرونه تعويضا ومكافآت لهم.

هناك أوقات تصبح فيها الحاجة لفهم اقتصادى وسياسى تتطلب تعليقا صريحا مناوئا : فالقول بأن التعويض الممنوح للإدارة الكوربروتية يقرره حملة الأسهم أو أعضاء مجلس إدارتهم هو بند عقائدى زائف. ولإثبات هذه الرؤية فإن حملة الأسهم يُدْعون كل سنة إلى جلسة سنوية تشبه فعلا أحد الطقوس الدينية. هنا يسود التعبير الاحتفالى، ومع استثناءات نادرة، ليس ثمة رد فعلى سلبى. أما الكفار الذين يصرون على العمل فُينحّون جانبا؛ فموقف الإدارة يوافق عليه روتينياً. والمساهمون الذين قدموا مسبقا مقترحات بشأن السياسة الاجتماعية أو الشأن البيئى فعليهم تقديم مقترحاتهم مطبوعة ومعها حجة مؤيدة . هذه ترفض من قبل الإدارة بشكل متسق. حدث الاستثناء الوحيد المهم فى جلسات لشركة بركشير هثاوى. Berkshire Hethaway, Inc فى أوماها نبراسكا، وهى شركة ناجحة ماليا وذات ذكاء عالٍ وغير عادية اجتماعيا، وغالبا تَقْبل مقترحات حاملى أسهمها؛

يَظن البعض أن هذا يتم بترتيب مسبق مع الإدارة. وعلى أى حال فإنها تمثل تسامحا استثنائيا عاليا من جانب الكوربريشن.

لا ينبغى أن يخالج شخصا أى شك: المساهمون - الملاك - وأعضاء مجلس الإدارة المزعومون فى أى مشروع كبير هم خاضعون تماما للإدارة. وبالرغم من أن الانطباع بأن للمالك سلطة مازال قيد التداول فإن هذه السلطة غير موجودة فى واقع الأمر. احتيال آخر مقبول.



٦

السلطة الكوربورتية

أعيدت تسمية النظام الاقتصادى، وهرب التاريخ السلبى للرأسمالية، وأصبح التطور التالى فى عالم الاحتيال البرىء يكمن فى المحافظة على صورة رأسمالية عادية، حيث أصبحت الكوربوريشن الكبيرة هى الحلقة المركزية للاقتصاد الحديث. إنها لايمكن أن تُحكَم - كما ذكر - من قبل ملاكها أى حملة أسهمها. إن مهمتها فائقة التنوع وفى حاجة ماسة غالبا إلى أحكام مؤسسة على معرفة واسعة. يتعين أن تذهب السلطة والمسئولية إلى أولئك المؤهلين ذوى الحوافز الكافية، وألا تذهب إلى أولئك الذين ليس لديهم

حاسة مالية وحوافز كافية أو أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم هكذا. وهكذا تطور تسيد الإدارة الكوربورتية، البيروقراطية، بالرغم من أنها - كما لوحظ - لا تسمى على هذا النحو. والسلطة - كما تأكد بشكل كاف - هى مكافأة أو عائد المعرفة والطموح الشخصى والنزعة المقبولة للقيادة. والمصلحة الذاتية المحققة تماما.

ليس ثمة جديد هنا. منذ أكثر من سبعين عاما وفى دراسة قيمة حملت عنوان «الكوربوريشن الحديثة والملكية الخاصة» أصدرها أدولف إيه. بيرل الابن، وجاردنر سى.

مينز – وهما شخصيتان عامتان متميزتان وأستاذان مرموقان بجامعة كولومبيا –قطعا فيها أواصر الصلة بين الملكية الكوربروتية والضبط الإدارى. قررا أن اتجاه الكوربرويشن الكبيرة الحديثة هو متعدد الأوجه وكثير المطالب. وعليه، وكشأن عملى جدا، ذهبت السلطة إلى الإدارة المؤهلة معرفيا والنشطة عمليا، وقد جرى ذلك بشكل نهائى.

بقى الاعتقاد مستمرا بأن الملكية لها السلطة النهائية، ولا يزال قائما. ففى الجلسات السنوية يتاح للمساهمين المعلومات عن الأداء والإيرادات والنوايا الإدارية وغيرها من الشئون بما فى ذلك كثير مما هو معروف بالفعل. وتبقى سلطة الإدارة لامساس بها بما فى ذلك تقرير التعويضات لأفرادها ومكافآتهم فى شكل نقدى أو حق الاكتتاب بتملك الأسهم. وفى السنين الحديثة فإن تعويض الإدارة التنفيذية يصل إلى ملايين الدولارات سنويا فى بيئة لا توجد فيها رؤية مناوئة لمراكمة الثروة النقدية.

هنا – للتكرار– تكمن الحقيقة الأساسية – : نظام

كوربروتى مستند إلى سلطة غير محدودة للإثراء الذاتى. ولم يحدث هذا دون أن يلاحظه أحد. فمجلة فورتشن – وهى غير محسوبة على نقد الثقافة الكوربروتية– نشرت عن مكافآت ضخمه للإدارة بالرغم من تناقص المبيعات والإيرادات الكوربروتية. وقد أسمتها المجلة السرقة.

إن هذه أعظم ملامح الإدارة الكوربروتية الدراماتيكية وأقلها براءة. وأيضا ليس هذا مما يثير الدهشة فى نظام اقتصادى حيث المحظوظون لديهم حرية تحديد مكافآتهم بأنفسهم، ليس احتيالا بريئا تماما.

إن خرافات مثل سلطة المستثمر وخدمة حامل السهم، والجلسات الطقوسية لأعضاء مجالس الإدارات والجمعيات العمومية السنوية لحملة الأسهم، لازالت باقية، بيد أنه لا يمكن لمراقب – سليم عقليا – للكوربوريشن الحديثة ألا يلاحظ الواقع. السلطة الكوربروتية توجد لدى الإدارة – أى لدى بيروقراطية تتحكم فى مهمتها وفى تعويضها. مكافآت يمكن أن تتحول إلى لصوصية. وهذا واضح تماما. وفى مناسبات متكررة أشير إلى ذلك بصفته فضيحة كوربروتية.

-٦-

ثمة شئ إيجابى يتعين أيضا ذكره. فالكوربوريشن الحديثة لها دور جد نافع فى الحياة الاقتصادية الحديثة، يفوق ذلك الذى انطوت عليه الوحدات الرأسمالية فاحشة الاستغلال التى سبقتها، ويتعين أن تُعرف هذه الاتجاهات المناوئة، وأن يحتفى بها ويتم التعاطى معها. التركيز السهل هو ذلك الذى يكون على الخطأ. والأكثر أهمية هو علاج مفروض جيد الإعداد.

٧

خرافة القطاعين

فى الولايات المتحدة، كما فى الدول الأخرى المتقدمة اقتصاديا، ليس ثمة مرجعية لها من الشيوع والقبول مثل تلك المتعلقة بالقطاعين الاثنين فى العالم الاقتصادى والسياسى. ثمة قطاع خاص، وهناك قطاع عام. ذات مرة، كان هناك الرأسمالية والاشتراكية. والآن، وكما لوحظ، غادرت كلمة "الرأسمالية" جزئيا اللغة، وعندما تظل مستخدمة يكون لها دلالة سلبية نوعا ما. وفى الولايات المتحدة يعتقد أن الاشتراكية والمبادرة والفعل الحكومى غير مقبولين بشكل عميق. قليلون يرغبون فى أن يُعرّفوا كاشتراكيين. وتبعا لذلك

وبشكل حميد فإن كل الإحالات هي للقطاع الخاص وإلى قطاع عام ضروري.

ويدور الجدل الناجم على التفاصيل بالكامل. هل ينبغي أن يكون لدينا خدمات ممولة من الموازنة العامة مثل الرعاية الصحية وعون الفقراء والمتقاعدين والمحتاجين أو تكلفة التعليم التى ظلت تقليدياً، جميعها من مهام القطاع الخاص؟ هل ينبغى كما هو جارٍ أن تخصخص أنشطة حكومية أخرى، وهل مثل هذا الفعل العام ينطوى على عبء على الحرية الشخصية؟ ففى الولايات المتحدة - وبدرجة أقل فى بلدان

أخرى - يثير دور القطاعين جدلا كثيفا، وأكثر أشكال الخطابة اتساعا وإضجارا. الغائب الوحيد هو الواقع.

وليس للتمييز المسلم به بين القطاعين العام والخاص ثمة معنى عندما ينظر للأمر بجدية. خطابة منمقة، وليس واقعاً. فجزء كبير وحيوى وآخذ فى التوسع مما يسمى القطاع العام ينتمى فى الواقع العملى إلى القطاع الخاص.

فى العام المالى ٢٠٠٣ استُخدِم ما يقرب من نصف إجمالى الإنفاق الحكومى المحدد باختيار الحكومة (خلاف الإنفاق الحتمى لاستخدام معين مثل الضمان الاجتماعى أو خدمة الدين العام) لأغراض عسكرية أو للدفاع كما يشيع القول. وكان يتعلق جزء كبير منه بالحصول على أسلحة أو لابتكار الأسلحة وتطويرها. فثمن الغواصات ذات الطاقة النووية يصل إلى مليارات الدولارات والطائرات تصل الواحدة منها إلى عشرات الملايين من الدولارات. وبالمثل، المعدات العسكرية والأسلحة الأخرى. مصدر الاستمرار فى مثل هذا الإنفاق هو نفوذ أولئك الذين يرتبطون بالصناعات

العسكرية، ويجنون منها أرباحا وتبنيهم لتلك المشاريع والإنفاقات، حتى بالنسبة للدفاع النووى، كما يسمى.

لا يحدث الإنفاق على الأسلحة بعد تحليل موضوعى من جانب القطاع العام وفقاً للفهم الشائع. كثير منه يحدث بمبادرة وسلطة صناعة السلاح - أى القطاع الخاص - وصوتها السياسى. فتأتى التصاميم المقترحة للأسلحة الجديدة من المشروعات الصناعية ذات الصلة، وإليها يمنح الإنتاج ويعود الربح المجزى وكذلك أيضا إنتاج وإيرادات وأرباح الأسلحة القائمة.

وفى تدفق مثير للنفوذ والتحكم تخُصِّص صناعة الأسلحة وظائف مجزية ومكافآت وأرباحاً سخية للإدارة فى دوائرها الانتخابية، وبشكل غير مباشر هى كنز من الأموال السياسية . ويذهب العرفان بالفضل والوعد بالمساعدة السياسية إلى واشنطن وإلى الموازنة العسكرية ومنها إلى حاجة البنتاجون وقراره. وأيضاً إلى السياسة الخارجية - إلى الحرب منذ فيتنام والعراق -. ينتقل القطاع الخاص

إلى لعب دور مهيمن بالقطاع العام كما أصبح جلياً. وربما من الأفضل تصوير هذا الانتقال بلغة بسيطة.

فى الواقع فليس للمرء سوى قدر محدود من الإبداع فى الحديث عن خرافة القطاعين. فقد حددها الرئيس دوايت ايزنهاور أولا وبتمكن فى تحذيره المعروف عن المجمع الصناعى العسكرى. وصار استيلاء الصناعة الدفاعية على السياسة العامة للتسليح شأنا صريحا. ومن ثم فالتمييز الشائع بين القطاعين غير ذى صلة. الصدق مقنع عندما يأتى من رئيس وشخصية عسكرية هى الأعظم شأنا فى زمانه. وقد تلاشت خرافة القطاعين ونتائجها الرهيبة مع إحساس بهدف ملح، وليس - كما قلت - برؤية جديدة إبداعية- كما أن تلك الخرافة ليست - اجتماعيا وسياسيا - احتيالا بريئا.

وفى السنين الحديثة أصبح اقتحام ما عرف بالقطاع العام المزعوم من قبل القطاع الخاص شيئا مألوفا. وبعد أن أصبح للإدارة السلطة الكاملة فى الكوربوريشن الحديثة

العظيمة كان طبيعيا أن يمتد دورها إلى السياسة وإلى الحكومة. المجال الذى كان قديما فى متناول الرأسمالية، صار الآن فى متناول الكوربروتية. وعند كتابة هذه السطور نشاهد إداريى الكوربروتية فى تحالف وثيق مع الرئيس ونائب الرئيس ووزير الدفاع. والشخصيات الكوربروتية المهمة تحتل أيضا المراكز الرفيعة فى الحكومة الفدرالية، وليس عجبا أن قَدِم واحد من إنرون المفلسة والسارقة لكى يصبح رئيسا للجيش.

الدفاع وتطور الأسلحة هما قوى حافزة فى السياسة الخارجية. فلعدة سنوات كان هناك إقرار بالتحكم الكوربروتى فى الخزانة العامة. وفى السياسة البيئية: وهناك ما هو أكثر كما ينبغى التوقع.

قد قبلت الوسائط الإعلامية هذا التطور السياسى على نحو متسع. وقد اعترف كتاب لهم ذكاء وشجاعة سابقا بالسلطة الخاصة(١) التى كانت تحكم تصميم الأسلحة

---

(١) أى قوة القطاع الخاص.

وتطور الدفاع الصاروخي والموازنة العسكرية. ومن المفهوم أن هناك دورا كوربروتيا أساسيا في السياسة الاقتصادية. وحيث لاتزال الفواتير والمطالبات المالية تُرسل إلى البنتاجون بصفته قطاعا عاما، فإن قليلين هم من يراودهم الشك حول نفوذ السلطة الكوربروتية في قراراته. ما يحدث كل يوم ليس أنباء. وهكذا تنشأ ضبابية عن الفرق بين القطاع الكوربروتي الخاص والقطاع العام المتقلص. ففي يوم الأحد ١٣ أكتوبر ٢٠٠٢ نشرت النيويورك تايمز عن مشروعات خاصة تقترب أكثر وأكثر من ميدان المعركة الحربية الفعلية. ولا يمكن لأحد أن يطلب برهانا أكثر درامية على أن القطاعين أصبحا قطاعا واحدا. هاك ما نشرته التايمز، وما نشرته ربما كان أمرا مألوفا:

«توفر الكوربروشينات إحلالا لجنود ميدانيين في كل شئ من دعم الإمدادات إلى التدريب على المعارك. وتساعد بعض الشركات في إجراء مناورات تدريبية باستخدام الذخيرة الحية للجنود الأمريكيين في الكويت تحت الاسم الكودي ربيع الصحراء. لدى شركات أخرى موظفون ارتدوا

أزياءهم العسكرية القديمة للعمل بالتعاقد مع مجندين أو للعمل معلمين فى دورات إعادة تأهيل إجبارية فى اختيار الجيل التالى من الجنود وتدريبهم».

هذا هو الواقع. فى إدارة الحرب كما فى السلام، أمسى القطاع الخاص عاما.



8

عالم المال

والآن نحن بصدد منطقة للاحتيال البرىء معروفة جيدا. وهنا ثمة قدر أكبر من عدم البراءة المشروعة قانونياً هذا هو عالم المال: البنوك، والتمويل الكوربورتى وأسواق السندات، وصناديق الاستثمار والتمويل والإرشاد والاستشارات المالية المنظمة.

ويبدأ الاحتيال بحقيقة حاكمة، وبدليل جلىٍّ لا يمكن إغفاله إلا أنه متجاهل تماما بشكل عام. إنه الأداء الاقتصادى المستقبلى والانتقال من الأزمنة المزدهرة إلى الانكماش والكساد وعودة إلى العكس مما لا يمكن التكهن به. يوجد ما

هو أكثر من تنبؤات مسهبة ولكن ليس ثمة معرفة جازمة. على جميع التنبؤات أن تجابه تضافراً مُنوَّعا للإجراءات الحكومية المتقلقلة والسلوك الكوربروتى والفردى المجهول، وفى العالم الأكبر، احتمالات السلام أو الحرب. وإضافة إلى ذلك فهناك اللامنظور من الابتكار التكنولوجى وغير التكنولوجى واستجابة المستهلك والاستثمار. وهناك الأثر المتغير للصادرات والواردات وحركات رأس المال وبالتالى رد الفعل الحكومى والكوربورتى. وعليه تتبدى الحقيقة الواضحة للعيان: لا يمكن أن تكون النتيجة الموحدة للمجهول معلومة.

وهذا صحيح بالنسبة للاقتصاد ككل، وكذلك أيضا بالنسبة لصناعة أو منشأة معينة. وهكذا ظلت دائما رؤية المستقبل الاقتصادى. وسوف تظل كذلك دائما.

ومع ذلك ففى العالم الاقتصادى ولاسيما المالى منه فإن التنبؤ بالمجهول والذى لا سبيل إلى معرفته وظيفة يعتز بها وتدر عائدا كبيرا غالبا. يمكن أن تكون أساسا لمهنة مربحة لا تستمر طويلا غالبا. ومن هنا الحكم المزعوم عن المستقبل الاقتصادى العام، وعن مستقبل المشروع الفردى المشارك والمتأثر. ويُعتقد أن الرجال والنساء الذين يضطلعون بهذا العمل على علم بالمجهول، فيُظن أن البحث يخلق مثل هذه المعرفة. ولأن ما يُتَنَبَّأ به هو ما يرغب الآخرون فى سماعه أى سماع ما يرغبون فيه من ربح أو عائد فإن الأمل أو الحاجة تحجب الواقع. وعليه فنحن نحتفى فى بالأسواق المالية بهذا الخطأ الجوهرى بل نرحب به.

الخطأ المشترك له أيضا دور جد مَحْمِى. لم يعد الأمر شأنا شخصيا. فالعالم المالى يعزز مجتمعا كبيرا ونشطا وسخى العائد يقوم على جهل مفروض يبدو محنكا.

وأكرر، أولئك الذين يُوظَّفون أو الذين يوظفون أنفسهم والذين يكشفون عن الأداء المالى المستقبلى لصناعة أو منشأة – فى ظل التأثير الحاكم وغير القابل للتنبؤ به للاقتصاد الأكبر – لا يعرفون، وعادة لا يعرفون أنهم لا يعرفون. فالتنبؤات الصادرة من منشأة مالية، أو من اقتصادى فى وول ستريت، أو مستشار مالى فيما يتعلق بالتوقع الاقتصادى لكوربروشن أو الانكماش أو الانتعاش المُجدْوَل أو رخاء اقتصادى مستمر يعتقد أنها تعكس خبرة اقتصادية ومالية. وليس ثمة رفض سهل لبصيرة خبير. تعمل حالات النجاح العَرَضية السابقة، والاستعراض الوافر للرسوم البيانية والمعادلات والثقة بالنفس على الجزم بوجود بصيرة نافذة عميقة الإدراك. وهكذا يحدث الاحتيال. ثم الانتظار حتى يأتى التصحيح.

وأيا كانت درجة انعدام القيمة للاستشارة والإرشاد المالى فإنها أحيانا تكون مجزية ماليا. ثم تأتى الحقيقة الغالبة. كانت هذه هى خبرة السنوات الأخيرة الشائعة. فقد حدث وتركز الابتكار التكنولوجى – الحقيقى أو المتنبأ به أو

-٨-

المستنبط أو المتخيل - لفترة طويلة على جزء عادى من كاليفورنيا، مشهور عالميا باسم وادى السليكون. وما حدث بعدئذ كان تجلياً زخماً نهائيا حاسما للاحتيال كما أوضحت التعليقات الحديثة. فقد أتت تنبؤات يوثق بها جيدا عن التوقعات الوردية لمنشآت وادى السليكون من جانب وسطاء ماليين ومؤسسات استثمارية محترمة ومن الصحافة المالية ومن قادمين جدد يتمتعون بالخيال والعرضة للتأثر. وكذلك من آخرين ذوى مصلحة شخصية. واحتفى بالمنشآت المشاركة فى هذا النشاط احتفاء حماسيا، وكوفئ أكثر رواد المشروع. ودُفع بسخاء لأولئك الذين أجروا التنبؤات، ولم يكن هذا التنبؤ بريئا تماما. فقد أتت المكاسب المالية فى وادى السليكون نتيجة توقعات شديدة التعزيز تم دفع نظيرها بسخاء.

هنا نواجه تجليا للاحتيال مقبولا إلى حد كبير. يحدث هذا عندما يواجه مشروع ما ذو مستوى جد متواضع من النجاح قُوى الواقع المناوئة. فى حالات كتلك تتجسد أسباب انخفاض الأداء الكوربروتي. إنها - على نحو ثابت - هى

نفسها – : قُوى السوق غير الشخصية وغياب القيود الحكومية واللصوصية العادية. والعلاج الشمولى: تقليص قوىٌّ للحجم أى تسريح أولئك الأقل مسئولية .وكلما زاد عدد المُسرّحين هكذا حسنُ التوقع المالى: لا أحد يُرفت أو يطرد؛ وبدلا من ذلك ثمة منح مجزية للأسر، ووقت فرا غ، ومبهجات منزلية، وتعليم، وتحسين المستوى الوظيفى. ثم تشا ع المشقة التصحيحية – بما فى ذلك ما تعرض له الأقل مسئولية عن الأداء السيئ – أولئك الذين كان ينظر إليهم بصفتهم عمالا طيبين – على الملأ: إجراءات وحشية لا تراجع عنها. قدر من الاحتيال اللفظى بات يعترف به.

وفى وقت كتابة هذا، جرى الانتباه إلى احتيال مميز فى مجال المال. ويستدعى هذا تعليقا خاصا من أحد المرتبطين مهنيا بعالم الاقتصاد. فقد كان تحديد ماهية الاحتيال إسهاما من المدعى العام الجاد لولاية نيويورك ويلقى بضوء شائق وحتى مفحم على أبحاث لاقتصاديين فى مجال الأسواق المالية .ففى وول ستريت لم يحصر الاقتصاديون أنفسهم فى مكافأة مستترة وغير مواتية. وبدلا من ذلك فقد

اختاروا التنبوءات التى تعود بأقصى عائد مالى على هؤلاء الذين يطلبون منهم إجراء الأبحاث. بل إنهم أيضا تمادوا فى تنبوءات حظيت بقدر الكبير من الإعلام / الإعلان - تنبوءات تم قولبتها بحيث تخدم مكاسبهم الشخصية أو تدْرأ الخسارة الشخصية. آفة تتلف الاقتصاد المهنى المحترف. الاحتيال اقترب كثيرا من عقر الدار.

٩

الهروب الأنيق من الواقع

-٩-

وأصل الآن إلى أعظم أشكال الاحتيال وجاهة، أى هروبنا الأعظم أناقة من الواقع. فالنظام الاقتصادى المعاصر - كما بينتُ بشكل كاف - غير قابل للتنبؤ من حيث حركته من السنين السمان إلى السنين العجاف ثم من السيئ إلى الحسن. فالازدهار والفوران والتضخم كلها تفضى فى النهاية إلى انخفاض فى الإنتاج وارتفاع فى البطالة وتقلص فى الدخول والأسعار المتدنية والمستقرة فى آن، ومع الزمن يأتى الانتعاش وزيادة الوظائف والإيرادات الأعظم. فى الولايات المتحدة وللحد من البطالة والانكماش وخطر التضخم

يعتبر نظام الاحتياط الفدرالى - البنك المركزى - هو المؤسسة المنوط بها العلاج، وجرى ذلك عبر سنوات كثيرة (ومزيد منها فى المستقبل) فى واشنطن بتوجيه محافظ يحظى باحترام كبير هو السيد آلن جرينسبان. وفى المؤسسة وقائدها يتمثل رد الفعل تجاه كل من الانتعاش والتضخم أو الانكماش والكساد وما ينطويان عليه من انخفاض فى الإنتاج وانكماش مالى واقتصادى، وانخفاض موجع فى فرص العمل. ثمة إجراءات يتخذها الاحتياط الفدرالى، يُعتقد أنها أحسن ما يلقى القبول وأفضل ما يلقى

الرضا بين الإجراءات الاقتصادية، ثم يتضح عدم فاعليتها، إذ لا تحقق ما يفترض أن تحققه. فدورات الانكماش والبطالة أو الانتعاش والتضخم مستمرة ·ويوجد هنا شكل للاحتيال هو المفضَّل من نوعه، وعند الدراسة يكون الأكثر جلاءً·

ثمة أساس قوى للسمعة الخادعة والمحتفى بها للاحتياط الفدرالى: هناك سلطة ومكانة المصارف والمصرفيين وما للنقود من سحر· كل هذا يدعم ويقف خلف الاحتياط الفدرالى وأعضائه أى البنوك المنضوية تحت مظلته . فإذا خفض سعر الفائدة من جانب البنك المركزى فى حالة الانكماش فإن البنوك الأعضاء مستندة إلى ذلك تقوم بتطبيق السعر المنخفض على عملائها، ومن ثم تشجعهم على الاقتراض. وعلى إثر ذلك يواصل المنتجون إنتاج السلع والخدمات، ويشترون اللازم لذلك من مصانع أصبحوا الآن قادرين على شرائها، ثم يزيد الاستهلاك الذى باتت تكلفته أقل بسبب القروض الأرخص .وتحدث استجابة من الاقتصاد وينتهى الانكماش .أما إذا كان هناك انتعاش وتهديد بالتضخم فيشرع فى رفع تكلفة الاقتراض أيضا من

جانب الاحتياط الفدرالى، وبالتبعية ترفع تكلفة إقراضه للبنوك الأعضاء الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ويؤدى هذا إلى الحد من استثمارات أرباب الأعمال ومن اقتراض المستهلكين والحد من الإفراط فى التفاؤل واستقرار الأسعار ومن ثم يحدث التأمين ضد التضخم. هكذا يُعتقد.

وتكمن المشكلة فى أن هذه العملية المنطقية التى تحظى بالقبول العام توجد فقط فى العقيدة الاقتصادية الشديدة الرسوخ وليس فى الحياة العملية. وتعتمد هذه العقيدة على نظرية مقنعة فى الظاهر ولا تستند إلى الواقع أو التجربة العملية. فإن منشآت الأعمال تلجأ إلى الاقتراض عندما يكون باستطاعتها أن تحقق أرباحا وليس بسبب انخفاض أسعار الفائدة. وفى الوقت الذى يُكتب فيه هذا الكتيب (عام ٢٠٠٣) وفى ظل الانكماش الراهن فإن سعر الإقراض للاحتياط الفدرالى انخفض اثنتى عشرة مرة فى الماضى القريب. وتمت الموافقة بقوة على هذه التخفيضات باعتبارها رد فعل حكيما فاعلاً على الانكماش، وهو أمر معترف به فى الخطاب الشائع والأكاديمى. هذه الخطة البسيطة غير المؤلمة المحررة

من السياسة تقررها شخصيات عامة مهنية ومسئولة ومحترمة بعيدة عن الشبهات السياسية. لا يوجد حولها جدل مثير للاختلاف ولا مناقشات عقيمة. وكذلك - وبدون احتفاء - ليس ثمة أثر اقتصادى لها.

وبوجه خاص، وفيما يتعلق بالانكماش دائما يحدث انتظار بأمل الاجتماع التالى للاحتياط الفدرالى . وبعده وعد وتنبوءات، وفى النهاية لا نتيجة. ونقول بثقة أكبر لا يوجد شأن اقتصادى يكرر فيه التاريخ نفسه أكثر من هذا الشأن. ومع ذلك ينبغى على الإنسان أن يكون لطيفا. إجراءات الاحتياط الفدرالى ذات سمعة طيبة وجيدة التنظيم والرقابة، كما يوجد حولها اتفاق عام من جانب الأطراف المعنية والعالم المالى. فقط تبدو وكأن شيئا محسوسا لا يحدث. يأتى الانتعاش بعد قرارات الاحتياط الفدرالى ولكن ليس نتيجة إجراءات الاحتياط الفدرالى بأية صورة مرئية. يتحسن الإسكان مع انخفاض أسعار الرهن العقارى. وفيما عدا ذلك توجد لامبالاة مؤلمة، تصبح أسعار الفائدة محلا للمناقشة المفصلة عندما تسوء المبيعات وتمتنع المنشآت عن الاقتراض

ولا تقدم على توسيع الإنتاج الذى لا يمكن بيعه. ومنذ عام ١٩١٣ عندما جاء الاحتياط الفدرالى إلى الوجود صار له سجل مضاد للتضخم وبوجه خاص مضاد للانكماش العميق وذى اللامعقولية التى لا يمكن علاجها. وفى الحرب العالمية الأولى تضاعفت الأسعار فى خلال السنتين اللتين خاضت الولايات المتحدة فيهما الحرب. ولم يأت علاج من البنك المركزى الجديد والسحرى، وفى العشرينات وفى فلوريدا، ثم بأسلوب كارثى على وول ستريت، حدثت مضاربة جامحة كان أثرها عميق التدمير. لم يحدث كبح فاعل من جانب الاحتياط الفدرالى، ثم لعقد من الزمان ساد كساد عظيم، ومرة أخرى لم يأت إجراء شافٍ من واشنطن والاحتياط الفدرالى. جدل عليم، دون نتيجة .واستمر الانكماش والكساد مثابرين.

وخلال الحرب العالمية الثانية وبسبب خبرة زمن الحرب السابقة، كان الخوف شديدا من التضخم. إلا أنه فى هذه الحالة ضُبِط التضخم ضبطا محكما وليس ثمة ذكرى غير سارة متبقية. ويمر المؤرخون على المشكلة مرور الكرام. كانت هذه المحصلة السارة إلى حد كبير بسبب عدم الاعتماد على

الاحتياط الفدرالى بحكم ما جرى حدوثه من قبل . فى ذلك الزمن العصيب ما كان يمكن للسياسة الاقتصادية أن تعتمد على الأمل أو الخرافة. وكواحد من المسئولين الرئيسيين عن الحد من التضخم فى تلك السنين (كنت نائب رئيس الإدارة المسئولة عن سياسة الأسعار، ومن ثم متصلا مباشرة بالإجراءات المضادة للتضخم) تقاسمت الاعتقاد بأن الاحتياط الفدرالى غير ذى صلة، وهكذا كان.

فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية كانت هناك تهديدات أقل وطأة للتضخم والانكماش. وتصرف الاحتياط الفدرالى بعد مناقشة علمية ومكثفة .كان هناك استحسان عبر عنه جيداً، وتنبؤ متفائل، ثم لا أثر. وبسبب المهارات العامة للمحافظ جرينسبان، وكذلك الإيمان الراسخ به فى أى عمل متعلق بالنقود كان الاحتياط يحصل على الثناء وينسب الفضل إليه إذا ما حدث الانتعاش الكامل. لكن ستبقى تلك الحقيقة: فى سنين الرخاء لا تبطئ أسعار الفائدة المرتفعة استثمار الأعمال. لا تهُم كثيرا . التوقع الأكبر فى الربح هو المهم. وفى الانكماش أو الكساد يصبح العامل الحاكم هو

التوقع المتواضع للربح. فى وجود أسعار الفائدة المنخفضة يعاد تمويل الرهونات العقارية السكنية، ويكون الحجم الإجمالى للنقود المتاحة للمدينين صغيرا نسبيا، وقد تُدّخر بعضها. ويغيب الأثر الاقتصادى الواسع أو يصبح تافها.

فى كبح التضخم، أو ما يبدو أنه هو الهدف، يتعين على الاحتياط الفدرالى أن يكون حذرا بوجه خاص، فلا يمكن أن يُظن بأنه فى تناقض مع الرفاهية الاقتصادية. وفقط وعندما يعود الانكماش سوف تكون القوى المحددة - كما سيُذكر لاحقا - هى الإنفاق الاستهلاكى والاستثمار الصناعى، أى تلك الأمور التى يستدعيها الوضع. واعتماد ذلك على إجراءات البنك المركزى هو أقل القليل. فلمشروعات الأعمال ردود أفعالها تجاه تناقص المبيعات .وهنا ليس للاحتياط الفدرالى ثمة دور حاسم. فهو يتحكم فى الإنفاق الاستهلاكى العام وإنفاق أرباب الأعمال فقط دونما عِلم منه، أو قصد.

ومع ذلك يظن أنه لحسنٌ أن توجد مؤسسة محايدة سياسيا مسلم بها يرأسها وكما فى جميع الأزمنة الحديثة شخصية علمية وواثقة ومحترمة له موهبة مسرحية لا يستهان

بها. تؤخذ القرارات المستحسنة في مكان شهير تحت لوحات لشخصيات مالية من الماضي مازالت موضع حفاوة. وعليه فهكذا يُعتَقد أنه ينبغي أن تقرر السياسة الاقتصادية. ويُتغاضي عن عدم تحقيق نتائج مهمة. لا ينتمي الاعتقاد بأن المال، ذلك الشأن المعقد والمتنوع، والذى، وبطبيعته، له أهمية شخصية كبرى، يمكن توجيهه، من خلال قرارات غير مؤلمة تخضع للنقاش الجيد، وتُطلق من مبنى بهيج بسيط، مثل هذا الاعتقاد لا ينتمى إلى العالم الواقعى، بل إلى الأمل والخيال. هنا، يتمثل أعظم هروب لا عقلانى من الواقع، نعتز به ونحافظ عليه. ولا ينبغى لأى إنسان أن ينكر على أولئك المشاركين سمعتهم المكتسبة بسلامة نية وإحساسهم بقدرتهم الشخصية واستمتاعهم البرىء إلى حد كبير بما يجرى فى الواقع الاقتصادى. احتيال راسخ جدا. وربما ينبغى علينا أن ندع دورهم غير الفاعل يستمر كما هو: مقبول ومغفور له.

١٠

نهاية البراءة الكوربروتية

ثمـة اتفـاق حـول أمـر واحـد فى هذه الصـفـحـات، إلا أنه أيضا ليس ثمة ادعاء سليم بالإبداع أو بقول ما هـو جديد إنه الاتفاق حول الدور الاقتصادى العظيم للكوربوريشن العظيمة الحديثة ومعـها إدارتها. يوجد حضـور وتأثيرات كوربروتية قوية داخل ما لا زال يسمى القطاع العام. نفوذ عام كبير لمن كانوا فى السابق مديرين كوربورتيين. وإذا رسخت الإدارة فى الكوربوريشين الحديثة الكبيرة فقد أضحى دور حملة الأسهم احتفاليا يحدد موعده بتواريخ معينة. وذاع حديثا صيت - مع قدر من الدهشة والصدمة - الاندفاع الإدارى

من أجل السلطة والإثراء الذاتى. وأصبحت القيادات التنفيذية فى إنرون، وورلد كوم World Com وتايكو Tyco وغيرها بؤرة لنقد حاز دعاية إعلامية واسعة المدى، بل إنه وصل لحد الغضب والحنق. ثم امتزجت لغة النقد بذكر الفضائح الكوربوريتية. ما جرى تجنبه فقط هو الحديث عن الفرصة الآسرة بالإثراء التى مُنحت لمدراء المشروع الكوربروتى الحديث، وهذا فى عالم يستحسن الإثراء الذاتى كمكافأة أساسية للأهلية الاقتصادية .

أصبحت منشآت عظيمة تتصدر الأنباء وبوجه خاص

منشآت الطاقة والاتصالات وليس الأمر مقصورا على هذين القطاعين. وفى جميع الحالات كان الموقف هو نفسه، وكذلك كانت النتيجة. الإدارة أصبح لها التحكم الكامل. بينما أضحت الملكية غير ذات نفوذ، وصار بعض المراجعين مسايرين. زايد حق الاكتتاب بشراء الأسهم من مراكمة ثروة المشاركين (فى الإدارة) الثروة المساهمة، وأخفى الحصيلة إلى حد ما.

جاء الإسهام الأقل توقعا فى النشاط الضارى بل وحتى الإجرامى من المحاسبة الفاسدة التى أشير إليها للتو. وقد وفرت هذه المحاسبة غطاء للإجراءات المنحرفة التى تطورت تماما إلى لصوصية مباشرة واضحة. لزمن طويل اعتبر الأشخاص من ذوى العقول الجادة أن المحاسبة تنطوى على اقتدار وأمانة. وعبر الزمن الذى قضيته مهنيا فى الاقتصاد كمعلم ومؤلف وأحيانا فى السلطة العامة، ومن باب المصلحة الشخصية، فقد قرأت عشرات وربما مئات القوائم المالية الكوربروتية. البعض كان قناعا يخفى لصوصية بلا ضجيج لم تخطر لى ببال.

أدت الفضائح الكوربروتية، ولا سيما ما برز منها في الإعلام على نطاق واسع إلى المناقشة والتنظيم الملائم وبعض الإجراءات – إلى خطوات إيجابية لتأمين الأمانة المحاسبية وبعض المعالجات اللازمة لمواجهة الإدارة وبغية تقليل الاحتيال الكوربورتي. كانت القيادات العامة التي لديها ميل مفرط للتواطؤ بما في ذلك وكالات وسطاء السندات والبورصة قد جذبت قدراً كبيراً من الانتباه. كانت النتيجة الواضحة وجود شك مبرر جيدا حول نوعية كثير من جهد التنظيم والتحكم الحالي. ليس ثمة شك في أن النفوذ الكوربورتي قد امتد إلى سلطات التنظيم والتحكم والأكثر صعوبة هو الدفاع عن السلوك الكوربورتي في وجود تلك النظرة العامة السلبية. فالحاجة ملحة إلى تنظيم وتحكم مستقل وأمين وحرفي ومتمكن – ومرة أخرى أمر عسير المنال في عالم من الهيمنة الكوربورتية التي يتعين التعرف عليها ومواجهتها. ليس ثمة بديل للإشراف الفاعل. ويمكن أيضاً أن يتحسن سلوك الإدارة بالتمعن في الإمكانية الحقيقية للسجن أو الاحتجاز، الأمر الذي لن يكون محببا.

والأهم، يتعين النظر إلى أن السلوك الكوربورتى السليم مع تنظيم ورقابة فاعلة يصب فى المصلحة العامة ٠أما الاختلاس الذى تمارسه الإدارة الكوربورتية فليس من المصلحة العامة. ويجب أن يفهم هذا على أنه ليس مجرد خطابة، وليس مجرد تهديد بل على أنه واقع. لا ينبغى أن يفترض الإنسان أن إسهاما إشرافيا من جانب أعضاء مجالس الإدارة أو المساهمين كاف ٠فالعلاج والحماية يجب أن يكون لهما قوة القانون.

سوف تستمر سلطة الإدارة الكوربورتية وسوء استخدامها والإثراء الشخصى. ويتعين أن يكون الأمل الأولى اعترافا كاملا من جانب الجمهور العام والسلطة العامة بالفرصة التى تتيحها لسلوك غير مرغوب فيه اجتماعيا. وتبعا لذلك يجب أن يكون هناك إشراف على المشروعات المحترمة وانتباه عام إلى المكافآت الذاتية للإدارة، وهذا فى مصلحة العالمين العام والكوربروتى٠ وأكرر أن الكوربوريشن هى ملمح أساسى فى الحياة الاقتصادية الحديثة. علينا أن نبقيه، ومع ذلك يجب أن يتواءم مع المعايير

المقبولة والقيود العامة اللازمة. فالحرية ضرورية للإجراءات الاقتصادية المفيدة. كما أن الحرية لا ينبغى أن تكون غطاء لاختلاس قانونى أو غير قانونى للدخل أو الثروة. ويتعين أن يكون للكوربوريشن سلطة اتخاذ القرار ولكن ليس من أجل النهب البرىء ظاهرياً. وفى ظل السلطة الكوربورتية، توجد أمس الحاجة الملحة والتى تمثل تحديا (للتنظيم والرقابة). فمجتمع العثرة والجريمة الاقتصادية الكوربورتية لن يكتب له بقاء مفيد أو يقدم خدمة نافعة. وأنتقل الآن إلى شأن أكثر عمومية.



١١

السياسة الخارجية والعسكرية

تتولد الحالة الأعظم إثارة للجدل حول الحقيقة والواقع من الخرافة – التى سبق ذكرها – عن القطاعين. فأى توسع فى القطاع العام السليم ودعمه الاجتماعى أو الاقتصادى أمور معترف بها جيدا. وهذا يقاومه الصوت الكوربروتى المهيمن. وهنا – وفى الرؤية الراسخة – يكمن الهجوم الحكومى المهدِّد دائما على القطاع الخاص، ذلك الهجوم الذى يدينه الخطباء المتطرفون باعتباره اشتراكية. أما الزحف الكوربروتى الخاص على القطاع العام من خلال نفوذ أو نشاط مسلم به فلا يناقش إلا قليلا أو لا يناقش على الإطلاق. وهذا اتجاه وفعل إجبارى فى زماننا.

وحيث تتحرك المصلحة الكوربورتية إلى السلطة فيما كان يخص القطاع العام فإنها تخدم - كما يتوقع - المصلحة الكوربورتية. هذا هو هدفها. وفى أضخم حركة من هذا النوع يكون زحف المنشآت الخاصة صورياً إلى مؤسسة الدفاع أى البنتاجون الأعظم أهمية والأعظم وضوحا وجلاءً. ومن هذا يأتى النفوذ الأكبر الأولىّ على الميزانية العسكرية. وأيضا وبقدر أعلى من أن يكون هامشيا على السياسة الخارجية والالتزام العسكرى، وفى النهاية على الإجراءات العسكرية (الحرب). ورغم أن هذا استخدام عادى متوقع

للنقود وسلطتها فإن الأثر الكلى مُقنع بأسلوب شبه كامل بجميع التعبيرات التقليدية.

فى الحربين العالميتين افتُرِض أن الهدف العسكرى ينبغى أن يكون الحاسم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. الحلفاء العسكريون كانوا أمرا أساسيا ؛ ولهذا وغيره انتقلت السلطة إلى الجنرالات. وكما ذكرت، فى الحرب العالمية الثانية كنت مسئولا عن السياسة الاقتصادية المركزية - ضبط كل الأسعار وأيضا توزيع الحصص فى المراحل الأولى للحرب. وجعلتنى الإجراءات اللازمة بخصوص الصناعات ذات العلاقة بالحرب - مثل الحديد والصلب والنحاس والمطاط والغذاء وغير ذلك من المنتجات الزراعية، ولاسيما المنسوجات - على صلة وثيقة بالاحتياجات العسكرية. وكان التكيف مفترضا بدهيا.

وعند نهاية الحرب كنت مديرا لمسح الآثار الكلية للقصف الاستراتيجى للولايات المتحدة كما كان يعرف. وقد توليت قيادة طاقم اقتصادى مهنى كبير العدد لتقييم الآثار الصناعية والعسكرية لقصف ألمانيا ثم بعدئذ - ولو بشمول

أقل – لليابان. ففى ألمانيا كان القصف الاستراتيجى أى قصف الصناعة والنقل والمدن مخيبا للآمال على نحو خطير. لم ينتج عن هذا تقصير أمد الحرب. فالهجمات على المصانع التى كانت تصنع مكونات أساسية مثل الرولمان بليى ثم فى النهاية على مصانع الطائرات بدت عديمة الفائدة للأسف. ومع إعادة توطين المصانع والآلات وإدارة أفضل وأكثر عزما فإن إنتاج الطائرات المقاتلة زاد فى بداية ١٩٤٤ بعد قصف كبير. وفى المدن لم يكن للوحشية والقتل العشوائى الموجهين من السماء ثمة أثر ملموس على الإنتاج الحربى أو الحرب.

وقد لاقت هذه الاستنتاجات مقاومة شرسة من جانب هيئات الجيوش المتحالفة، ولاسيما – دونما حاجة للذكر – القيادة الجوية، حتى بالرغم من أنها كانت نتاج عمل أكثر الباحثين قدرة وتخصصا فى الولايات المتحدة وبريطانيا ودَعَمها رجال الصناعة الألمان والإحصاءات الألمانية السديدة وكذلك ألبرت سبير المدير الذائع الصيت لإنتاج الأسلحة الألمانية. وقد أُهملت كل استنتاجاتنا، وكان هذا – كما قيل – رد فعل القيادة الجوية وحلفائها الحكوميين والأكاديميين.

وقد اتحد هؤلاء الأكاديميون لإعاقة حصولى على درجة الأستاذية فى هارڤارد، ونجحوا فى ذلك لنحو عام.

وليس هذا كل الأمر. وكانت ڤيتنام أعظم خيبة عسكرية فى التاريخ الأمريكى حتى العراق . ڤيتنام، التى أرسلت إليها فى بعثة تقصى الحقائق فى بداية الستينات، وأتيحت لى هناك رؤية كاملة للهيمنة العسكرية على السياسة الخارجية، هيمنة توسعت الآن لتحل محل السلطة المدنية المفترضة. طورت أيضاً رؤية سلبية عن الصراع فى الهند، حيث كنت سفيرا، وفى واشنطن حيث كانت لدى إمكانية الاتصال مع الرئيس كيندى، وفى سايجون ثم لاحقا شجعتُ ودعمتُ حملة يوجين ماكارثى المناهضة للحرب فى ١٩٦٨. وكان ترشيحه قد أُعلن أولا فى منزلنا فى كمبريدج ماساتشوستس. وقد كنت مديرا لحملته فى مؤتمر للحزب الديمقراطى فى شيكاغو فى ذلك العام، وأيدت ترشحه، لكن بدون نتيجة.

طوال كل هذا الوقت كانت المؤسسة العسكرية من أنصار الحرب . وفى الواقع كان هذا مفترضا. وقد كان ملائما

وظيفيا أن كلا من القوات المسلحة والصناعات الحربية ينبغى عليهما أن تقبل الحرب وتعضدها، وأكرر، أن هذا كان أمرا مسلما به. ومرة ثانية هذا هو التمييز المزيف بين القطاعين العام والخاص. وهنا يتضح جليا المصلحة الكوربروتية فى عقود الأسلحة والمهمات الحربية المربحة. هنا المجمع العسكرى الصناعى لدوايت ايزنهاور. نحن لا نرغب فى العيش مع حقائق الواقع، وهذا لا ينكر أنها موجودة. الأفضل أن نتقبلها.



١٢
كلمة أخيرة

أثق أن شيئا واحدا برز للعيان من هذا الكتاب؛ إنه الدور المهيمن الآن للكوربوريشن والإدارة الكوربورتية فى الاقتصاد الحديث. مرة فى الولايات المتحدة - كما قيل - كان الرأسماليون. الصلب لكارنيجى، والبترول لروكفلر، والتبغ لديوك، والسكك الحديدية تتحكم فيها قلة من الماليين غالبا غير أكفاء. أظهرنا أقطاب المال ليس بسبب أدائهم الاقتصادى بل لسلطتهم الاقتصادية الخفية أو النشطة ،وليس استثناء من أجل دورهم العلنى فى سبيل المصلحة العامة حيث يقال إنهم أرسوا الركائز الأساسية.

فى وضعها السوقى وفى نفوذها السياسى، للإدارة الكوربورتية - بخلاف الرأسمالية - قبول عام. دور مهيمن متقبل فى المؤسسة العسكرية وفى المالية العامة والبيئة. سلطتها العامة الأخرى أمر مسلم به. وكما أبرزتُ بشكل كافٍ، يعترف بالناتج المحلى الإجمالى وما ينطوى عليه من إسهام كوربورتى كمقياس للنجاح الاقتصادى بل وحتى كمقياس للنجاح المتحضر. بيد أن المثالب الاقتصادية المضادة وأثرها تقتضى اهتماما خاصا. إحداها - وكما لاحظنا للتو - الطريقة التى طوعت بها السلطة الكوربورتية

المصلحة العامة لقدرتها وحاجتها. إنها تؤكد أن النجاح الاجتماعى هو مزيد من السيارات وأجهزة التليفزيون وملابس متنوعة واقتناء أكبر من كل السلع الاستهلاكية الأخرى. وكذلك الكثير والكثير من الأسلحة المميتة. هنا مقياس الإنجاز البشرى. أما الآثار الاجتماعية السلبية مثل التلوث، وتدمير الطبيعة وعدم حماية صحة المواطنين، والتهديد بالإجراءات العسكرية والموت، فكلها أمور لا تؤخذ فى الحسبان. عند قياس الإنجاز يمكن أن يجمع الطيب والكارثى معا.

إن الاستحواذ الكوربورتى على المبادرة العامة والسلطة العامة هو- وبكل أسى - مرئى فى علاقته السلبية بالأثر البيئى، وخطير فى علاقته بالسياسة العسكرية والسياسة الخارجية. ولا يمكن للإنسان أن يشك فى أن الحروب تهديد حديث رئيسى للوجود المتحضر ولا فى أن الالتزام الكوربورتى تجاه التزويد بالأسلحة واستخدامها يغذى ويدعم هذا التهديد. إنها تمنح الشرعية بل وحتى فضيلة البطولة للتدمير والموت. ولنا كلمة لاحقة عن هذا.

يجب أن نتقبل - وللجلىّ صدقه - أن السلطة فى الكوربوريشن الحديثة العظيمة آلت إلى الإدارة. ومجلس الإدارة هو كيان مستأنس، اجتماعات استحسان ذاتى واحترام أخوى إلا أنه خاضع بالكامل إلى السلطة الحقيقية للمديرين التنفيذيين. تشبه العلاقة هنا إلى حد ما تلك المتعلقة بشخص يُمنح درجة شرفية فى علاقته بأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة. وكما قيل أصبح المألوف عن السلطة الكوربورتية تحديد مكافآت الإدارة، وهذا وضع أصبحت فيه المكافأة مقياسا للإنجاز. وكما أظهر التاريخ الحديث المذهل فإن تلك المكافآت يمكن أيضا أن تُرْفع، بشكل مدهش، لتصل إلى عنان السماء.

وإلحاق الأذى بالعالم الكوربورتى نفسه - أى الآراء المتعلقة بالإنجاز الكوربورتى والسمعة الكوربورتية - دائما ممكن. داخل الاقتصاد ثمة حركة من القبول العام للنظام الكوربورتى باتجاه النظر إليه على أنه تهديد عسكرى لمجمل الحياة البشرية، ثم هناك أيضا البطالة والسخط الاقتصادى،

وهذه عوامل تساهم فى الانكماش، أو الكساد الأكثر إثارة للرعب.

وكما قيل بشكل كاف، فإن أداء النظام الكوربورتى لا يمكن التنبؤ به، وعلى وجه التحديد لا يمكن التنبؤ بمتتالية الازدهار والانكماش وأمدهما. ولا يمكن مسبقا معرفة الأسباب التى تكمن خلف كل نتائجها المتغايرة. وليس ثمة ظاهرة فى الاقتصاد الحديث أكثر لفتا للنظر من حجم الإيراد الكوربورتى والشخصى الذى يأتى من تسويق المجهول. وسمعة الجهل المُقْنِع واللاموهبة المتنوعة والتى تؤكد جانبا غير برىء فى الحياة الاقتصادية الحديثة.

هنا قد قاومت وصف المجهول. ولكن ومن جهة أخرى فإن الإجراءات التصحيحية أو المدمرة يمكن تحديدها.

وبصفة محددة، ليس ثمة دلالة على أن الإعفاء الضريبى كما استُحث وتم تبنيه كان له أثر على تحسين فرص عدم حدوث الانكماش. كان من المقدر أن يستجيب الاستثمار الكوربوروتى ومعه الإنتاج وتوفير الوظائف، للدخل بعد الخصم الضريبى الذى وُعدت به الكوربوريشنات والإدارات

الكوربوريتية وحاملو الأسهم الأثرياء على شكل إعفاءات وتخفيضات ضريبية على حصص أرباح الأثرياء من الأسهم على دخولهم. تعتقد كل الإدارات كما يعتقد بعض الاقتصاديين أن النقود التى يكتسبونها تخدم خيراً عاما أكبر. ومع ذلك فليس ثمة يقين بأن الدخل الذى يُحصّله الموسر الكوربورتى يمكن أن يكون له أثر إيجابى أو أنه سيُنفَق. فبالنسبة للنخبة الكوربورتية يزيد التخفيض الضريبى من الدخل الذى هو بالفعل أكثر من وفير، وحتى بالنسبة للموسر فثمة نقطة ليس باستطاعته تجاوزها فى الإنفاق، فالدخل الإضافى الناجم عن التخفيض الضريبى لن ينفق بالتأكيد، ومن ثم يمكن ألا يكون له أثر.

هناك ما هو أكثر. العلاج المؤكد تماما للانكماش هو تدفق راسخ فى الطلب الاستهلاكى. وتوقف مثل هذا التدفق هو الانكماش. ففى الولايات المتحدة، ولا سيما مع الركود والانكماش، فالمواطن ذو الدخل الأقل لديه حاجة ملحة للتعليم والرعاية الصحية ودخل أسرى أساسى فى شكل ما أو آخر. وتقلل حكومات الولايات والمحليات من الإنفاقات الاجتماعية تحت ضغط الطلب المتزايد. وهذا واضح على

وجه الخصوص وقت كتابة هذه السطور. ويصبح الأثر الإجمالى هو انخفاض الدخل الشخصى والأسرى والمعونة الاجتماعية أى انكماش بدون إجراء شافٍ فاعل. وهذا ما هو حادث – كما قلت – أثناء كتابة هذا الكتاب.

وطوال تاريخها المفحم ظلت السياسة الاقتصادية فى تناقض مع المعونات الاقتصادية. كما يمكن أن تكون هذه السياسة بلا أثر واضح. يمكن أن يكون هناك نقود لأولئك الذين يعجزون عن إنفاقها، والحرمان لأولئك الذين لديهم احتياج للإنفاق. فالانكماش مستقل عن السياسة العامة التصحيحية. تحسينات بدون أى فعالية جلية.

وربما يكون من دواعى السرور طرح ملاحظة أكثر إيجابية. ففى العالم الاقتصادى ثمة اعتقاد راسخ، ويمكن لهذا الاعتقاد أن يدعم السياسة الاقتصادية المناوئة أو الإيجابية. فالانكماش يستدعى تدفقا راسخا للقوة الشرائية ولاسيما من المحتاجين أى أولئك الذين سوف ينفقون. هنا يكون ثمة نتيجة مؤكدة يتم مقاومتها بصفتها شفقة غير نافعة. وهكذا يستبعد ما يخدم المصلحة المادية الإدارية على

أفضل وجه. ويمكن أن يكون هنا جوائز مادية - فى الغالب إعفاء ضريبى - لصاحب النفوذ الاجتماعى. وفى غياب الحاجة لن تنفق تلك الجوائز. تحرّم على المعوزين النقود التى سوف ينفقونها بالتأكيد، أما الميسورون فيحصلون على الدخول التى سيدخرونها بالتأكيد.

كلمة أخيرة. نحن نعتز بتقدم الحضارة منذ الأزمان الإنجيلية وقبلها بكثير. بيد أن هناك تحفظا مطلوبا وبالفعل مقبولا. وفيما أكتب الآن، تواجه الولايات المتحدة وبريطانيا عاقبة مريرة للحرب على العراق. ونحن الآن نقبل موتا مبرمجا للشباب ومجزرة عشوائية للرجال والنساء من كل الأعمار. وهكذا وبشكل ساحق كان الأمر فى الحربين العالميتين الأولى والثانية. وهكذا لازال فى العراق وبشكل أكثر انتقائية لدى كتابة هذه السطور. فالحياة المتحضرة - كما يقال - هى برج عظيم أبيض يمجد المنجزات الإنسانية إلا أنه توجد على القمة بشكل مستمر سحابة سوداء كبيرة. فالتقدم الإنسانى يهيمن عليه موت ووحشية غير متخيلة.

أتركُ القارئ بحقيقة ذات صلة وتنطوى على حزن : قطعت

الحضارة خطوات واسعة عبر القرون فى العلم والرعاية الصحية والفنون، والأعظم - إن لم يكن بشكل كامل- الرفاه الاقتصادى. بيد أنها - أى الحضارة - أعطت وضعا متميزا لتطوير الأسلحة والحرب والتهديد بها. أصبحت المجازر الجماعية المنجز المتحضر النهائى الجوهرى.

وحقائق الحرب لافكاك منها - موت ووحشية عشوائية والتخلى عن القيم المتحضرة، ثم عاقبة فوضوية. وهكذا هو الوضع والمشهد الإنسانى كما يتجليان الآن بأقصى درجة. ويمكن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ذُكِرت هنا، وكذلك الفقر والجوع الجماعى بالفكر والعمل. وقد حدث هذا بالفعل. أما الحرب فتبقى الفشل الإنسانى الحاسم.

قائمة المحتويات

مقدمة المترجم ٥
المقدمة ١٥
١- (طبيعة الاحتيال البرىء) ٢١
٢- (إعادة تسمية النظام) ٢٧
٣- اقتصاديات التكيف ٣٩
٤- عالم العمل الخادع ٤٩
٥- الكوربوريشن كبيروقراطية ٥٩
٦- السلطة الكوربورتية ٧١
٧- خرافة القطاعين ٧٧
٨- عالم المال ٨٧
٩- الهروب الأنيق من الواقع ٩٥
١٠- نهاية البراءة الكوربروتية ١٠٥
١١- السياسة الخارجية والعسكرية ١١٣
١٢- كلمة أخيرة ١٢١

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى -

الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

مكتبـــات ووكـــلاء
البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة-
بيروت - هاتف: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيدانى -
الحمراء - رأس بيروت -بناية سنتر ماربيا.
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع-
سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد -
المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ -
الجمهورية العربية السورية

تونس

دار المعارف
طريق تونس كلم 131 المنطقة
الصناعية بأكودة
ص. ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض -
تقاطع طريق الملك فهد مع طريق
العروبة (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ -
هاتف : ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات
والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية -
شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة :
٢١٤٨٧ - هاتف : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ -
٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع -
الرياض - المملكة العربية السعودية -
ص. ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ -
هاتف : ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مؤسسة عبد الرحمن السديرى الخيرية -
الجوف - المملكة العربية السعودية - دار
الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف:
٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠

الأردن - عمان

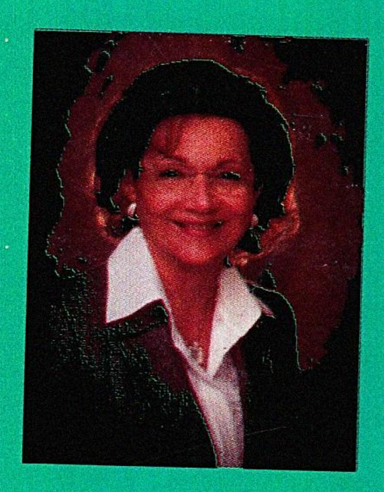
١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف : ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ +
تلى فاكس : ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع
حى 72 مسكن م. ب. أ. ع. عمارة هـ
محل ٠٢ - جيجل - هاتف :
034477122 - فاكس : 034495697
موبايل : 0661448800

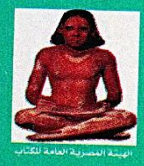




تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠، حكاية تقول إن الفيلسوف اليوناني "أرسطو" كان معلمًا للإسكندر المقدوني، وإنه استطاع أن يشحن وجدان الإسكندر، ويشحذ رغبته ولعًا بكل أشكال التعليم والقراءة، حتى إن الإسكندر لم يكن يظهر إلا وفي يده كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته إلى آسيا أن عانى قلة الكتب، فإذ به يأمر أحد قادة جيوشه أن يحضر له بعض ما يقرؤه وكأن هذه الحكاية قد جاءت تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزناه حتى لا يعاني أحد قلة الكتب وجودًا وثمنًا، فتجلت مكتبة الأسرة، التي بدأت عام ١٩٩٤، هي المصالحة الواقعية التي تجاوزنا بها تلك المشكلة، تحقيقًا للإتاحة العامة للكتاب، وذلك بالربط بين اتساع إصداراتها المتنوعة في شتى مجالات المعرفة، والدعم المادي الذي تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فتجعلها في متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عدة مع فعاليات مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة الأسرة طول العام، انطلاقًا من حكمة قديمة مازالت تعاصرنا، وهي أن من يستطيع القراءة، يستطيع رؤية ضعف ما يراه الآخرون.

سوزان مبارك






ISBN# 9789774213387
6 221149 016767



٢٠١٠

٢ جنيه